ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

"دور برامج صندوق النقد الدولي في تعزيز العولمة الاقتصادية"

إعداد الباحث:

محمد نمر فواز

باحث في القانون الدولي العام من جامعة بيروت العربية

https://doi.org/10.36571/ajsp8331

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي، وهو ما يمكن وصفه بأنه خروج عن النموذج الاقتصادي التقليدي إلى آخر جديد يتسم بالترابط والتكامل غير المسبوق، هذا التحول لم يكن تدريجيًا وهادئاً، بل كان نتاج قوى متعددة ومتشابكة أدت إلى بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية كإحدى السمات البارزة للعصر الحديث، هذه الظاهرة لم تعد مجرد مفهوم نظري، بل أصبحت واقعًا ملموسًا يؤثر بشكل مباشر في حياة الأفراد وسياسات الدول، وهياكل الاقتصادات الوطنية.

العولمة الاقتصادية، في أبسط تعريفاتها، هي زيادة الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول من خلال التجارة الدولية، تدفقات رؤوس الاموال، الهجرة، وانتشار التكنولوجيا، لكن تأثيرها يتجاوز الحدود التقليدية للتجارة، ليفرض منطقًا جديدًا للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تتآكل الحواجز الجمركية والتنظيمية، وتزداد حركة رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات، مما يجعل الاقتصادات المحلية جزءًا لا يتجزأ من منظومة عالمية أوسع، هذا الانتقال الكبير والجذري لم يأتِ بلا ثمن، فقد أثار جدلًا واسعًا حول العدالة في توزيع المزايا والتكاليف، وحول تأثيره على السيادة الاقتصادية للدول، لا سيما النامية منها، وفي خضم هذه التحولات، برزت المؤسسات المالية الدولية كقوى فاعلة في توجيه دفة الاقتصاد العالمي، ومن أبرز هذه المؤسسات، يبرز صندوق النقد الدولي (IMF)، الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضمان استقرار النظام النقدي العالمي، ليتحول مع مرور الوقت إلى لاعب محوري في إدارة الأزمات الاقتصادية وتقديم الدعم المالي للدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها، فقد أصبح الصندوق، من خلال برامجه وسياساته، أداة رئيسية لتطبيق مبادئ العولمة الاقتصادية على أرض الواقع، خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية.

المقدمة:

يُعتبر الصندوق حارسًا غير مباشر للعولمة الاقتصادية، ليس فقط بفضل دوره في توفير السيولة، بل أيضًا من خلال الشروط التي يفرضها على الدول المقترضة، هذه الشروط، التي تُعرف بـ"التكيف الهيكلي"، تهدف رسميًا إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، لكنها في جوهرها تفرض نموذجًا اقتصاديًا ليبراليًا يتسق مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي وتتضمن هذه الشروط حزمة من الإجراءات والسياسات التي يمكن تلخيصها في السياسات التقشفية التي تطالب الدول المقترضة بخفض الإنفاق الحكومي، وتحرير الأسواق لفتحها أمام المنافسة الدولية، وتحرير أسعار الصرف لتركها تتحدد بناءً على قوى العرض والطلب.

لقد كانت الدول العربية حقلًا رئيسيًا لتطبيق برامج صندوق النقد الدولي، خاصة تلك التي واجهت تحديات اقتصادية كبيرة، على سبيل المثال، شهدت كل من مصر ، الأردن، تونس، والمغرب تطبيق برامج إصلاحية مرتبطة بالحصول على قروض من الصندوق، هذه البرامج وإن كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي، فإن نتائجها كانت محل جدل كبير. ففي الجانب الإيجابي، يرى البعض أن هذه البرامج ساهمت في تحقيق استقرار كلي وجذب الاستثمارات وزيادة الشفافية، أما في الجانب السلبي، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن هذه البرامج كانت لها آثار سلبية كبيرة مثل تفاقم المشكلات الاجتماعية، زيادة المديونية، والتأثير على السيادة الاقتصادية من خلال برامجه، وقد ساهم الصندوق في ترسيخ مفاهيم العولمة عبر فرض نماذج اقتصادية موحدة وهذه النماذج التي تقوم على مبادئ إجماع واشنطن (Washington Consensus)، تروج للخصخصة وخفض دور الدولة في الاقتصاد، وتحرير التجارة ورأس المال وبذلك، يصبح الاقتصاد المحلي مجبرًا على التكيّف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي، بدلًا من تطوير نموذج تنموي خاص به يتناسب مع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية

لعبت برامج صندوق النقد الدولي منذ نشأته دوراً في السياسات الاقتصادية، وواكبت العولمة الاقتصادية منذ بداياتها، فدعمت تحرير الأسعار وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمار والتبادل والتجارة حول العالم، وساهمت في تدعيم اقتصادات الدول الناشئة للدخول للنظام المالي الدولي وتعزيز حركة رؤوس الأموال حول العالم. وتعدَّدت أوجه البرامج التي تبنَّاها صندوق النقد الدولي عبر الإصلاحات التي هدَفَ من خلالها لتحقيق نمو مُستدام واستقرار اقتصادات الدول وأوضاعها المالية، فتمثَّلت بالقروض والإصلاحات الهيكليَّة، تحرير الأسوا، التشجيع على الاستثمارات الأجنبية وتعزيز إجراءات الحوكمة الرشيدة.

وتركَّزت سياسات الصندوق في الدول العربية على تخفيض الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، الخصخصة وتشجيع انخراط القطاع الخاص والشراكة بينه وبين القطاع العام، فضلاً عن تحرير أسعار الصرف والأنظمة الضريبيّة وبيئة الاستثمار. وبالرغم من تشابه الإصلاحات التي نادى صندوق النقد لتطبيقها في الدول العربية والنامية، إلا أنَّ نتائجها كانت متباينة، وصحيحٌ أنها ساعدت الحكومات على تقليل عجز موازناتها وساعدتها لتحقيق استقرار أسواقها المالية؛ لكنَّها انعكست برفع الفاتورة الاجتماعية على الطبقات الفيرة وأدت لارتفاع مُعدَّلات البطالة، كما أنَّها لم تُسهم في تخفيف عجز الميزان التجاري أو تخفيف مستويات الديون لدى بعض هذه الدول، وهو ما طرح التساؤل حول إمكانيّة نجاح وفعالية الإجراءات وسياسات الصندوق المُتَّبعة على المدى الطويل ويُشكِّل صندوق النقد الدولي أهمَّ مُحرِّكات العولمة الاقتصاديَّة الحديثة، التي تسعى لرفع مستوى الترابط المالي وتعزيز بناء الأنظمة الاقتصادية بشكلٍ مُتكامل فضلاً عن تشجيع تدفق الأموال ومواكبة التحدِّيات المُستجِدَّة، لكنَّه يتعرَّض لانتقاداتٍ واسعةٍ بسبب سياسات النفوذ التي تُمارس عليه، لا سيَّما من قبل الولايات المتحدة الأميركية والدول الكبرى، والتي تؤثِّر على سياساته ونظام الحُصص والتصويت وطريقة اتخاذ قراراته، وهو ما يؤِّثر على أولويَّات الصندوق وتوجُّهاته.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين المساعدات الدولية والسيادة الاقتصادية فبينما يُنظر إلى المساعدات والقروض كأدوات لدعم الاقتصادات المتعثرة، فإنها قد تكون في الواقع وسيلة لفرض أجندة اقتصادية معينة، هذا البحث لا يقتصر على سرد النتائج الاقتصادية، بل يطرح تساؤلات أعمق حول مدى فاعلية برامج الصندوق في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مؤشرات الاقتصاد في الدول العربية، مقابل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تترتب على تطبيق تلك السياسات، في النهاية، يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي وشامل لدور صندوق النقد الدولي في تعزيز العولمة الاقتصادية في الدول العربية، سنقوم بالبحث في الأدبيات الاقتصادية المتاحة، وتحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بتطبيق برامج الصندوق، وتقديم خلاصة موضوعية حول الأثر الحقيقي لتلك البرامج على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، كما سنناقش البدائل الممكنة والمسارات المستقبلية التي يمكن للدول العربية أن تسلكها لضمان تنمية اقتصادية مستدامة تحافظ على سيادتها واستقلالها الاقتصادي.

بالرغم من أن برامج صندوق النقد الدولي تهدف رسميًا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول العربية، إلا أن تطبيقها أثار جدلاً واسعاً حول فاعليتها الحقيقية في تحقيق التنمية المستدامة، بل تسبب في أحيان كثيرة في آثار سلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مما يطرح التساؤل حول ما إذا كانت هذه البرامج أداة فعالة لتحقيق التنمية أم أنها تساهم في إضعاف السيادة الاقتصادية للدول وتعميق التبعية الاقتصادية، وما هي التحديات والآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسات في السياق العربي؟

من هُنا، سنبحث في برامج صندوق النقد الدولي ودور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية في المطلبين التاليين تباعاً كالآتي:

المطلب الأول

برامج صندوق النقد الدولي

يُقدِّم صندوق النقد الدوي عدداً من المساعدات والبرامج والخطط المالية للدول، سيما تلك التي تعاني من أزمات مالية، أو تواجه مشاكل اقتصادية وتحتاج معها لإجراء إصلاحاتٍ في هيكليَّة اقتصاداتها. وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في دعم اقتصادات عدد من الدول العربية من خلال برامج الإصلاحات والقروض المصحوبة بالشروط، والتي كان لها الكثير من الآثار الإيجابيَّة والسلبيةِ على حدٍ سواء.

ولقد ساهمت برامج صندوق النقد الدولي وإجراءاته التي تمَّ اتِّباعُها في عددٍ الدول العربية في تحقيق بعض الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي، لكنها أدَّت لبعض النتائج والتحدِّيات السياسيَّة والاجتماعيَّة في مُعظم الدول العربية التي سلكت طريق التعاون والقروض مع الصندوق خلال السنوات السابقة، وهو ما يؤكِّد على ضرورة موازنة الدول بين تنفيذ هذه البرامج من جهة، وتحقيق استقرارها الاجتماعي وتقليل الآثار السلبية من جهةٍ أخرى.

وتعدَّدت الإجراءات والبرامج التي اتخذها صندوق النقد الدولي لتشمل برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والاستقرار الاقتصادي، والتكيُّف الهيكلي، وإصلاح السياسات العامة والسياسة النقدية وأسعار الصرف للعملات المحلِّية للدول، فضلاً عن الإصلاحات الهيكليّة والمؤسسية الواجب اتِباعها من قبل جميع الدول التي تريد السير في طريق الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد. وانعكست هذه الإجراءات على اقتصاديَّات الدول لناحية التأثير على مسارات النمو الاقتصادي، ومعدّلات التضخم ومسارات الأوضاع النقدية وموازين المعاملات الجارية

من هُنا، سنبحث في الفرعين التاليين، في السياسات التي اتبعها صندوق النقد في الدول العربية، آثار السياسات المُتَّبعة في تطوَّر الأداء الاقتصادي للدول العربية، تباعاً كالآتي.

الفرع الأول

السياسات التي اتبعها صندوق النقد في الدول العربية

يمكن اختصار غايات البرامج والمساعدات التي أطلقها صندوق النقد الدولي في الدول العربية بالتركيز على إسهاماته الاقتصادية المتعلقة بالترابط بين سياسة الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة من جهةٍ أخرى، ويمكن تقسيم الإصلاحات التي تم تنفيذها على مدار السنوات السابقة حسب الغرض منها، والتي تصُبُّ في نفس المصلحة، إلى أنواع رئيسة من الإصلاحات تتمثَّل كالآتي:

أولاً: برنامج الإصلاح الاقتصادي

مثَّلت هذه البرامج حزمةً موحَّدة من السياسات الإصلاح الاقتصادي على المدى الطويل والمتوسط والقصير، وتضمَّنت استهداف جانبي العرض والطلب بُغية احتواء عجز الدول الخارجي والداخلي في آنٍ معاً، وتحقيق استقرار اقتصادي عبر الدفع بمقوِّمات النمو وإطلاق سياسات الاستقرار والتثبيت الاقتصادي، وسياسات التكيُّف الهيكلي. تتضمَّن سياسات التثبيت والاستقرار مجموعة إجراءات

تهدِّف إلى تحقيق توازن العرض والطلب الكُلِّي للقضاء على اختلالات الاقتصاد بهدف خفض الطلب الكلي وإعمال آليات السوق عبر استعمال السياسة المالية وسياسة سعر الصرف[1].

1. سياسات الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي

تهدف السياسة المالية لاحتواء عجز الموازنات عبر خفض الإنفاق الحكومي وترشيده، رفع مستوى الكفاءات، تقديم مميزات للضمان الاجتماعي وسياسة الأجور، إعادة دراسة كافة النفقات الحكومية، إعادة النظر في نظام دعم السلع والخدمات، تحرير الأسعار، تعزيز شبكة الأمن الاجتماعي، خلق أنظمة ذات فعالية لحماية الطبقات الفقيرة، التشجيع على مشاريع البنى التحتية والتنمية المستدامة والتشجيع على إشراك القطاع الخاص في عمليات تبنِّي المشاريع وتنفيذها.

واستهدفت برامج الإيرادات العامة إلى زيادة التحصيل الضريبي للحكومات عبر توسيع القواعد الضريبيَّة ورفع مُعدل الضرائب على بعض السلع والخدمات، مع إعادة إجراء تقييم جديد للامتيازات الضريبية الممنوحة واحتواء معدلات الطلب عبر تبنِّي سياسات مالية تُركِّز على عدم زيادة الائتمان المحلِّي عن أدنى مقدار لازم لتمويل الناتج الحقيقي بغية تقليل مستويات التضخُم واحتواء عجز ميزان المدفوعات.[2] وتُركِّز هذه السياسات على خفض سعر صرف العملة المحلِية للدول لاستعادة توازن ميزان المدفوعات[3].

2. سياسة التكيُّف الهيكلي

سعت سياسة صندوق النقد الدولي في هذا الإطار إلى تحقيق أمثل توزيعٍ لموارد الدول بطريقةٍ تُساعد في رفع مستوى العرض، عبر زيادة صادراتها وترشيد الحكومة لدورها على حساب القطاع الخاص بُغية دعم نمو اقتصادها على المدى الطويل والمتوسط[4]. وتتضمَّن هذه السياسة عدداً من التدابير التي تهدِف إلى دعم السياسات النقدية والمالية والائتمانية لتعبئة موارد الدولة المحلِّية وإجراء إصلاحات هيكليَّة للاقتصاد، بالتوازي مع تحرير سعر الصرف ورفع القيود في أسواق المنتجات والسلع وزيادة كفاءة الأجهزة الإدارية والرقابية، بالإضافة لمنح التسهيلات والحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، سيَّما الأجنبي منه[5].

ورغم نجاح سياسات الاستقرار والتثبيت الاقتصادي في عددٍ من الدول العربية باحتواء زيادة مستوى الطلب الكلي، لكنها كانت في بعض الأحيان ذات تأثيرٍ مناسب مقارنةً بمستوى العرض ومعدل نمو الناتج المحلي. فعلى المدى القصير، أدى تطبيق هذه السياسات إلى انخفاض مستويات الأجور والتأثير على مستوى الدخل والرفاهية، ممَّا أدى لارتفاع مُعدَّلات الفقر، لكنَّ تطبيق الإصلاحات نفسها ساهم في دعم مستوى الناتج المحلي وزيادة ملحوظة في مستويات الدخل، وتالياً الرفاهية، على المستويين الطويل والمتوسِّط[6].

---

[1] نجلاء الأهواني، **سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي لصندوق النقد وأثرها على التعطُّل في مصر**، ندوة نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطُّل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 102.

[2] نبيل حشاد، **الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي في الأقطار العربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1999، ص 15.

[3] عادةً ما تكون العملة المحلِّية مقوَّمة بأكثر من قيمتها الحقيقية

[4] عبد الله النصيرات، **الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن**، أطروحة دكتوراه، م.س.ذ.، ص 82.

[5] محمود المسافر، **العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 155.

[6] Khan Mohsin, Knight Malcom, **Stabilization program in developing countries: A framework IMF staff paper,** Vol. 28, No.1, 2008, pp: 2-5.

إلا أنَّ سياسة التكيّف هذه، وبسبب الخصخصة وزيادة مساهمة القطاع الخاص، فقد نتج عنها زيادة في نسبة البطالة بسبب تسريح بعض العمالة من القطاع العام، فلم يستطع القطاع الخاص تحقيق الفرضية النظرية التي تُمكِّنه من استيعاب كُلْ هذه العمالة المُسرَّحة، وهو ما أدى إلى ازدياد ملحوظ في مستويات البطالة نتيجة تطبيق الدول لإصلاحات الصندوق هذه من جهة، وظهور كرتيلات وتجمُّعات لأشخاص ومناطق نفوذ اقتصادية كانت السبب في توزيع غير عادل للثروات وعودة الطبقيَّة الاقتصادية بشكلٍ فاضح.

وبشكلٍ عام، ورغم تحقيق تجارب الإصلاح الاقتصادي للدول العربية التي تعاملت مع صندوق النقد الدولي لنجاحٍ في بعض المجالات، لكنها لم تستطع إحراز نجاحٍ ملموسٍ وتحقيق نموٍ بمعدلات متسارعة ومستديمة، سوى في بعض التجارب اليتيمة والمؤقتة، فلم تستطع اقتصادات الدول العربية النهوض لتغيير واقعها الاقتصادي والاجتماعي، بل إنَّ معظمها شهد ازدياداً في الدين العام ونسبة الفقر. ولعل ذلك يعود إلى أنَّ الإصلاحات والبرامج التي تم تنفيذها وفقاً لخطط صندوق النقد لم يعقبها نموٌ متسارع في معدل النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، بل على العكس، شهدت تعرضها لأزمات مالية متعاقبة واخطاء في السياسات الإصلاحية والأجهزة الإدارية مع غيب المشاريع والخطط التنموية المستدامة وانعدام إجراءات النزاهة والشفافية[7].

ولعل تأخر الدول العربية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة كان سبباً من أسباب إخفاق خطط صندوق النقد الدولي فيها، سيَّما مع إهمالها اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة والمُصاحبة للبرامج والمبادرات الداعمة. بالإضافة لذلك، أدى غياب الاستقرار عن البيئة الاقتصادية وضعف إجراءات الإصلاح الحقيقي، فضلاً عن إغفال الجانب الإنساني والاجتماعي لنقمة شعبية وضرر مباشر للسواد الأعظم من طبقات المجتمع التي وجدت نفسها كبش الفداء وأولى من يدفع ثمن خطوات الإصلاح ضمن برامج تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي[8]. ومن أهم شروط نجاح الإصلاحات الاقتصادية كان ينبغي على الحكومات العربي السعي لتقلي أثر التقلبات الخارجية للبيئة الاقتصادية قدر الإمكان[9]، بهدف دعم مستوى الحماية الاقتصادية وتخفيف تأثر الاقتصاد الوطني المحلي بالصدمات والأزمات الاقتصادية الخارجية، وهو ما كان بإمكانه التجلّي بسياسات عديدة تستهدف التضخُّم وأسبابه، مرونة سعر صرف العملة الوطنية ليتجاوب مع التأثيرات والمحيط المالي، انضباط السياسة المالية على المدى المتوسط وضرورة المراجعة المُستمرة والتقييم للإطارين الرقابة والتنظيمي للقطاع المالي، وضرورة تبنّي أساس قوي للسياسة والخُطط مالية ضمن أطر سياسة اقتصادية احترازية[10].

ثانياً: الإصلاح السياسي الاقتصادي

اشتملت برامج اصلاح السياسات الاقتصادية الكلية التي اقترحها صندوق النقد الدولي على الحكومات العربية على النمو الاقتصادي لتشمل برامج إصلاحات السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر صرف العملة الوطنية، والتي سنحاول إلقاء الضوء عليهما كالآتي:

[7] Economic Policy Reform and Economic Performance, Budget Paper: Strategy and Outlook, 2000.
[8] Nabil M., Vsrodaks M., Reforms and Growth in Countries, IMF Middle East and North Africa, Paper No. 36
[9] أسوةً بتجربة دول سنغافورة وبعض دول أميركا اللاتينية.
[10] تشير بعض الدراسات إلى أنَّ ظهور سياسة الرقابة الاحترازية كان من ضمن اهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الأزمات المالية حول العالم، فبمقتضاها تعمل سلطات القطاع المالي للرقابة الإشرافيَّة لحثِّ المؤسسات المالية لتبنّي مجموعة سياسات وأدوات تُسهم في رفع مستوى قدرة القطاع المالي للدول بما يؤدّي لامتصاص تأثير الصدمات وتجنُّب المخاطر الاقتصادية وتقليل تأثيرها على معدل نمو الاقتصاد للدول النامية تحديداً.

1. إصلاحات السياسة المالية

تُعتبر السياسة المالية للدولة من أهم العوامل التي قد تلعبُ دوراً للنهوض باقتصاد الدول وتحقيق نموٍ شامل عبر آلياتٍ عِدَّة تشمل زيادة مستوى الإنفاق لتعزيز البيئة الأساسية واستخدام أدواتها لتحقيق توزيعٍ عادلٍ للدخل، فضلاً عن مساهمتها الإيجابيَّة في التخفيف من حِدَّة الفقر والبطالة وضمان احتواء الدين العام وتخفيض مستوى التضخُّم والحد من مخاطر الديون السياديَّة مع استمرار دعم الاقتصاد الوطني والعمل على نموَّه. ويؤدي زيادة إيرادات الحكومة إلى دعم موازنتها ونمو اقتصادها، ضمن علاقة تبادلية تخدم الاقتصاد الوطني[11].

أدَّت الإصلاحات المالية في الدول العربية، إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي دفعت إلى نمو ساهم برفع الاقتصاد بنحو ثلاثة أرباع النقطة المئوية، سيَّما في السنوات العشر التي تلت بدء الإصلاحات المالية[12]. فعلى صعيد الاقتصاد الكلي أدَّت الإصلاحات المالية في دعم الاستقرار الاقتصادي عبر سياسات الانضباط المالي التي استهدفت احتواء عجز الموازنات التي تُسهِم في ازدياد مُعدَّلات الفائدة والتضخُم وتؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ومسار النمو. فعلى سبيل المثال، ساهمت جهود الانضباط المالي بخفض مستويات عجز الموازنة في مصر نسبةً للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 26 نقطة مئوية خلاء أربع سنوات من بدئها بتطبيق هذه الإصلاحات بعد قرضها من صندوق النقد في العام 2016.

وأثبتت التجارب العملية مساهمة احتواء عجز الموازنة بشكلٍ إيجابي على النمو الاقتصادي عند تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، بالمقابل تضرَّرت مقدرة اقتصاد الدول على نمو مع تصاعد مستوى الدين العام وهو ما أسهم بتخبُّط الأفراد وانخفاض مستويات المعيشة لديهم، بالتزامن مع ازدياد مزاحمة القطاع الخاص للقطاع العام، وتقليل قدرة الدولة بالحصول على إيرادات وإضعاف قدرتها لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية والحد من تأثيرات التخبُّطات الداخلية.

وغالباً ما كان لسياسات الانضباط المالي الأثر السلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير في حالات الكساد، نتيجةً للفجوات الناتجة عن سياسات الانضباط هذه وتسريح العمالة، وهو ما يُعمِّق أثر هذه السياسات على عملية النمو الاقتصادي[13]. من ناحيةٍ أخرى، أثبتت تجارب الدول العربية على أرض الواقع أنَّ تمويل الإصلاحات التي تهدف لاحتواء عجز المالية وتوسيع قاعدة الضريبة مع الإبقاء على إنفاق الدول الاستثماري عند مستوىً مُحدَّد للبنى الاقتصاديَّة الأساسية يكفل تحفيز الأنشطة الاقتصاديَّة قد أسهم بطريقةٍ فعَّالة بتعزيز نموها الاقتصادي، سيَّما على المدى الطويل. (ص13)

وقد دفعت الإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العام على دفع النمو بطريقة مستديمة في معظم الدول العربية من خلال تحقيق زيادة في نموها بحوالي نقطة واحدة على مئة في السنوات الخمس الأولى التي تلت بدأها بتطبيق سياسات الإصلاح المالي. كما عملت تجارب الإصلاح المالي لناحية الإيرادات العامة إلى تخفيف العبء المباشر والغير مباشر للضرائب وأسهم بتحقيق نموٍ متسارع بلغ حوالي 37% من تجارب الدول العربية في هذا الشأن[14]. وساهم تنفيذ الإصلاحات الهادفة لتوجيه الإنفاق العام لدعم قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية لرفع معدلات النمو ما بين 20 إلى 40% من حالات الدول العربية التي التزمت بنهج الإصلاحات المطلوبة في هذه

[11] Jose D, op. cit. 2013, p 85.
[12] International Monetary Fund, **Fuscal Policy and Long Term Growth,** Policy Paper, 2015.
[13] Be Long B, Summers L, **Fiscal Policy in a depressed Economy,** Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1), pp: 233-297.
[14] .

السياسات. وأدى تبنّي مزيج من سياسة الإصلاح المالي للإنفاق العام والإيرادات العامة لإحداث تسارع في معدل النمو الاقتصادي بحوالي 60% من حالات الدول العربية، بالتوازي مع تبنّي سياسات خفض انفاقها الاستهلاكي الحكومي وزيادة إيراداتها العامة لدعم نمو اقتصاداتها[15].

وبيَّنت دراسة صندوق النقد إلى مساهمة الإصلاح الضريبي في ارتفاع مستوى الكفاءة الضريبيَّة ومساهمته بتعزيز النمو في المدى الطويل بحوالي النصف نقطة مئوية، ومساهمة تحويل النفقات العامة للرأسمالية برفع النمو بحوالي ربع نقطة مئوية، بالتوازي مع ضرورة تكامل سياسات الإصلاح المالي مع باقي الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من الدولة كالإصلاحات الهيكليَّة لسوق العمل وتحرير التجارة والإنتاج وزيادة الاستثمار ودعم الابتكار وتشجيع كافة الفرص لزيادة الادخار وفتح آفاق للنمو في كافة المستويات الإنتاجية. بالمقابل يدفع تخفيف العبء الضريبي على رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أثبتت التجارب العملية أنَّ مساعي الانضباط الاقتصادي التي تقوم على خفض الانفاق كانت أقل تأثيراً على عملية النمو الاقتصادي من التي استندت على رفع مستوى الضرائب[16]. فخفض الإنفاق العام بنسبة 1% ليس له تأثير على النمو مقابل رفع الإيرادات الحكومية بنسبة 1% عبر ضرائب إضافية يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3% في السنتين التاليتين لرفع الضريبة[17].

2. إصلاحات السياسة النقدية

هدفت سياسات صندوق النقد إلى تحقيق الدور الأساس للسياسات النقدية المتمثِّلة بالإسهام بتحقيق استقرارٍ اقتصادي يتمثَّل بشكلٍ بارزٍ في مستوى الأسعار على المستوى المحلّي. وبخلاف السياسة المالية، يتركَّز دور السياسة النقدية بتحقيق استقرارٍ اقتصادي داعمٍ للنمو الاقتصادي، وأنَّ دورها في تحفيز النمو الاقتصادي يتجلَّى في المدى القصير حصراً، أما على المدى الطويل فإنها تؤدي إلى زيادة الأسعار.

وترتبط إصلاحات السياسة النقدية بكل السياسات التي تُسهِمُ برفع مستوى قدرتها على تحقيق أهدافها وتهتمُّ بشكلٍ أساس بتوفير البيئة الاقتصادية المُلائمة لتحفيز النمو على المدى الطويل وتوفير استقرار في الأسعار تُسهم برفع مستوى ثقة الداعمين والجهات الفاعلة اقتصادياً وتدعم مستوى الاستثمار والاستهلاك. كما تؤكد على العلاقة العكسية والمنضبطة بين النمو على المدى الطويل ومعدل التضخُم، فارتفاع الأخير ينعكس بشكلٍ سلبي على الادخار والاستهلاك ويُضعف القدرة الشرائية، وتضعف تقلبات مستوى التضخُّم آليات التسعير وتؤدي لانخفاض مستوى النمو الاقتصادي والإنتاجية على حدٍ سواء[18]. ولا يؤدي ذلك لانتفاء وجود قدر مقبول من التضخم يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال ارتفاع الأسعار التي تؤدي لتدنّي قيمة الأجور الفعلية لكنَّها بالمقابل تُحفّز المنتجين لتشغيل أعداد أكبر من العمَّال لزيادة الإنتاج[19].

---

[15] International Monetary Fund (IMF), **Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices,** April, 2014.

[16] Albertp Alesina, Silvia Ardagna, **Large changes in fiscal policy: taxes versus spending, in tax Policy and the Economy,** University of Chicago press, Vol. 24, 2010, p 12.

[17] International Monetary Fund, **Will It Hurt? Macroeconomic Effects of Fiscal Consolidation,** October 2010, chapter 3, pp: 101-107.

[18] Papademos I. **The Contribution of Monetary Policy to economic Growth,** 2003, p: 17.

[19] أثبتت هذه التجارب نجاحها في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية عموماً، والدول العربية على وجه التحديد، فقد حرَّكت المسارات المستقرة بعد تبني هذه السياسة لتوفير بيئة عمل ونمو اقتصادي في المملكة المتحدة وكندا ونيوزيلندا وتشيلي وغيرها من الدول. بالمقابل حققت مكاسب معتدلة في الدول النامية عموماً.

3. إصلاحات أسعار الصرف

يُعدُ سعر الصرف من أهم المتغيرات الأساسية التي تؤثر على السياسة النقدية للدول، وتُعتبر مرونة أسعار الصرف من أهم المقوِّمات التي يجبُ الارتكاز إليها لمواجهة صدمات الاقتصاد الخارجية. لذا، فإن سرعة استجابة سعر الصرف للأزمات الاقتصادية تكون أقل كلفة وأسرع تجاوباً مع المتغيِّرات الاقتصادية. ولذلك فإن صندوق النقد الدولي دائماً ما يؤكِّد على لحظ سياسة سعر الصرف من خلال برامجه الإصلاحية التي طرحها في كافة الدول، والعربية منها تحديداً، بالنظر إلى الدور الحاسم والهام الذي تلعبه في الوصول إلى استقرارٍ اقتصادي، بسبب:

- تحقيق استقرار اقتصادي ومالي ضمن فترات مُحدَّدة، والسعي لتقليل التضخُم وتعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد، وتقليل الاضطرابات الاقتصادية، سيما في الدول التي لديها واردات كبيرة.
- الحؤول دون إضعاف الصادرات على حساب الواردات التي قد تنتج عن سعر الصرف المرتفع، وبالتالي ضمان القدرة التنافسية للبضائع الوطنية، ومحاولة تجنُّب مفاقمة عجز الحساب الجاري.
- الحؤول دون رفع الأسعار المتفلِّت وتدنِّي القدرة الشرائية التي قد تنجم عن التدنِّي غير المدروس لسعر الصرف.
- معالجة وتصحيح خلل ميزان المدفوعات ومنع استنزاف احتياط الدولة من العملات الأجنبي.
- عكس عملية العرض والطلب الفعلية من خلال التعديل المدروس لسعر الصرف أو تعويم العملة، مِمَّا يعمل على تحسين الحساب الجاري.
- تقليل مخاطر التقلُّبات غير المتوقَّعة للعملة الوطنية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- الحؤول دون فقدان التُجَّار المحليّين والمواطنين للثقة بالعملة الوطنية واللجوء إلى الدولرة والاقتصاد الموازي الذي لن يؤدي سوى لمزيد من التآكل والتدهور في الاقتصاد الوطني.

يرى الصندوق أن سياسة سعر صرف العملات المحلية أمر ضروري وهام لاستقرار الاقتصاد بشكلٍ عامل، وأنها تؤدي إلى جذب الاستثمارات والتخفيف من حِدَّة الاختلال المالي والقدرة التنافسية، إلا أنَّ النهج الواجب اتباعه يختلف من دولةٍ لغيرها بحسب الظروف الاقتصادية التي يمُرُّ بها هذا البلد أو ذاك، فتكون التوصية بالتعديل التدريجي تارةً أو بالتعويم تارةً أخرى، والتثبيت طوراً، في محاولةٍ للسعي لتثبيت السعر بما يتناسب مع الواقع المالي الحقيقي لاقتصاد الدولة والظروف الراهنة لها.

ثالثاً: الإصلاحات الهيكليَّة

ضمَّ هذا النوع من الإصلاحات التي نادى صندوق النقد الدولي الدول العربية التي تعاونت معه لتطبيقها حُزمةَ سياسات تؤثِّر في الاقتصاد وتشتملُ على عددٍ من الإجراءات كالخصخصة وانفتاح الأسواق على المجال الخارجي وتحرير التجارة وتطوير سوق المال وإدخال بعض الإصلاحات لأسواق المنتجات العمل وعددٍ لا بأس به من التدابير التي تؤثِّر بشكلٍ مباشر لرؤية نتائج هذه الإجراءات في القطاعات كافةً. تضمَّنت إصلاحات سوق العمل توفير حماية للعاملين في ظروف العمل الغير مواتية، وزيادة العوامل التحفيزية لضمان الشيخوخة ورفع سن التقاعد، وتمكين المرأة من المشاركة بالعمل مع تأمين خدمات لرعاية الأطفال، تقديم تسهيلات تتعلَّق بتحسين الأجور، تنظيم تشريعات جديدة لحماية العمالة، تحسين التشريعات المتعلِّقة بالرواتب والمستحقات، حفظ حقوق العاملين في حال الفصل من العمل والتخفيف من الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة.

أما إصلاحات أسواق المنتجات فتضمَّنت تذليل العقبات التي تُصعِّب الدخول إلى أسواق العمل، التطبيق الفعلي لتشريعات أسواق المنتجات وتثبيت مصداقيَّتها، إلغاء العقبات من طريق الاستثمارات في الأسواق، إلغاء أو تخفيف القيود والعقبات الجمركية، تخفيف تدخُّل الحكومات في التشريعات المتعلِّقة بالأسعار، تسهيل الإجراءات اللازمة للحصول على إذن ممارسة الأنشطة المختلفة. بالمقابل شملت الإصلاحات المتعلقة بتنظيم الأسواق المالية تحسين الأطر الرقابيَّة وتعزيز كفاءتها التشغيليَّة بالتوازي مع سنْ تشريعات شفَّافة وقوانين تخدُم تنظيم أسواق المال، مع تحفيز الاستثمارات في القطاع العام وتشجيعها في القطاع الخاص وتقديم التسهيلات اللازمة لتقوية البنية التحتية ورفع مستوى وكفاءة قطاع التعليم وخلق فرص عمل مناسبة لمرحلة ما بعد التخرُّج، وتشجيع الكفاءات على الابتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع[20].

وقد أكَّدت العديد من الدراسات القياسيَّة التي اختبرت نتائج الإصلاحات الهيكليَّة على النمو، سيما تلك المتعلِّقة بالتحرير الاقتصادي والخصخصة، والتي أجري عليها أكثر من 60 دراسة[21]، الأثر الإيجابي على نمو الاقتصاد في المدى الطويل، مقابل تكلفة على الاقتصاد والنمو في المدى القصير. واحتلَّت إصلاحات وإجراءات الانفتاح الخارجي مركزاً مُتقدِّماً بين الإجراءات المؤثِّرة على نمو الاقتصاد في المديين المتوسِّط والقصير.

رابعاً: الإصلاحات المؤسَّسيَّة

حظي الإصلاحي المؤسسي دوراً هاماً في الإرشادات والإصلاحات التي نادى بها صندوق النقد الدولي. وتتكوَّن المؤسَّسات من مجموعة القواعد المكتوبة وغير المكتوبة، الرسمية وغير الرسمية، وتلعب بيئة المؤسسات دوراً في التأثير على النشاط الاقتصادي وانعكاسه على التنمية في اقتصاد أي بلدٍ كان. وتساهم المؤسسة الفعالة بتخفيف كلفة المعاملات وترسيخ أسس المنافسة الاقتصادية وتأمين بيئة مثاليَّة للأعمال وتحفيز النمو مع ضمان الحماية للمستهلكين.

وارتبطت هذه الإصلاحات بتحسين بيئة المؤسسات وتفعيل أدوارها في تحفيز آليات السوق وحماية الملكية الفكرية وضرورة وجود نظام قضائي عادل للحؤول دون الاحتكار والحماية من المنافسة الغير المشروعة، بالتوازي مع ضبط ورفع مستوى المقوِّمات العامَّة للإدارات الحكوميَّة، كما ارتبط نجاح هذه الإصلاحات بكل ما يصُبُ قي خانة تخفيض كلفة المعاملات ورفع مستوى النزاهة والشفافيَّة وتفعيل دور الحوكمة في المجتمعات. كما اشتملت على مجموعة اصلاحاتٍ تهدِّف للمساعدة في حل المشروعات المُتعثِّرة وضمان حماية حقوق المستثمرين وتنفيذ العقود وحلِّها الخلافات الناشئة وفقاً للقانون[22].

أوضحت بعض الدراسات علاقة النمو الاقتصادي بالإصلاحات المؤسسَّية، حيث أنَّ الحكومات الأكثر فاعلية وكفاءة للإشراف على الأسواق وتقديم خدماتها الحكوميَّة، حتى ذات الحجم النسي الأقل، لديها القدرة الأعلى لرفع نموها الاقتصادي، وخلصت إلى دور

[20] Baccky J, Havarnck T., **Structural Reform and Economic Growth: A Meta-Analysis,** Czech National Bank Working Paper, Series 8, 2013.

[21] Baccky J, Campos N., **Does reform work? An econometric survey of the reform growth puzzle,** Journal of Comparative Economics, Vol. 39, Issue 2, June 2011, pp: 140-158.

[22] Rodric D, **Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development,** Journal of Economic Growth, June 2014, Vol. 9, Issue 2, pp: 131-165.

هذه الإصلاحات بجب الاستثمارات الأجنبية والمحلّية على حدٍ سواء، ورفع منح الائتمان للقطاع المالي، وتالياً زيادة مُعدَّلات ونِسب نمو اقتصاد الدولة ووضح تفسيرات منطقية لمستويات الإنتاج، فكل زيادة بنسبة 1% في الإجراءات الإصلاحية للمؤسسات يُسهم في رفع معدل النمو بحوالي 0.47 نقطة للدول العربية التي شملتها الدراسة[23].

الفرع الثاني

آثار السياسات المُتَّبعة في تطوَّر الأداء الاقتصادي للدول العربية

شهدت اقتصادات الدول العربية على إثر تعاملها مع صندوق النقد الدولي عدداً من التغيُّرات التي واكبت تطوُّر التحوُّلات الدوليَّة والإقليميَّة التي غيَّرت من أدائها على الصعيد المالي منذ بداية القرن الحالي، ويمكن تقسيم هذه المدة إلى مرحلتين زمنيَّتين شهِدَتْ كُلُّ واحدةٍ منها اتجاهاً مُغايراً للأداء الاقتصادي للدول بشكلٍ كُلِّي. تتمثَّل الفترة الأولى في السنوات من 2000 حتى 2008، والثانية منذ العام 2008 حتى يومنا هذا، مع بعض المتغيّرات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية، فقد سلكت المؤشرات الاقتصاديَّة مسارين مختلفين للنمو الاقتصادي والتضخُّم والموازنة العامَّة وميزان المعاملات الجارية، وفقاً للتأثيرات الإقليمية والدوليَّة التي انعكست عليها.

أولاً: مسارات النمو الاقتصادي

شهدت الفترة الأولى منذ بداية الألفية بطؤاً في نمو اقتصادات الدول عالمياً تبعاً للتَّدنِّي الرهيب الذي أصاب مستوى الطلب الإجمالي حول العالم، سيَّما بعد أحداث 11 أيلول وغزو أفغانستان، لكنَّ السياسات التوسُّعية التي تمَّ اتِّباعُها حول العالم أسهمت في تحفيز النمو بشكلٍ إجمالي وهو ما انعكس إيجاباً على مسار نمو الاقتصاد، كما ارتفع معدل التجارة الدولية بحوالي 7% سنوياً، حيث شهِدت الدول النامية تدفُّقاً في نسبة الاستثمار الأجنبية بلغت نسبة نموّه 13% سنوياً، خصوصاً بعد إنهاء العمل بنظام الحصص الكمية منذ العام 2005[24]، وقد ساعدت هذه الإجراءات برفع مُعدَّل النمو الاقتصادي حول العالم بحوالي 4.3% في المتوسِّط، وانعكست بطريقةٍ إيجابيَّة على اقتصادات الدول العربية التي حقَّقت مكاسب من هذه السياسات واستطاعت تحقيق استقرارٍ اقتصادي لضمان التوزيع الكفوء والعادل للموارد وأمَّنت دعم انتاجيَّتها ورفع معدل النمو في الدول العربية ليصل إلى حوالي 5.4% في السنة[25].

وتأثَّرت الدول العربية منذ العام 2009 بمجموعة عوامل كان أبرزها التأثُّر بأزمة الرهن العقاري الأميركي واضطرابات الأسواق المالية وآثارها على الإنتاج الصناعي والخدماتي والسلعي، ورغم الإجراءات الطارئة والتحفيزات الغير مسبوقة، لكنها لم تمنع ازدياد نسبة الدين العام والخاص وضرب الثقة لدى المستثمرين والمستهلكين على حدٍ سواء وتراجع مستويات الطلب بشكلٍ عام، مِمَّا أدَّى لتدنِّي معدل النمو الاقتصادي العالمي وتدفُّقات التجارية الدولية لحوالي 3.3%. ومع حلول العام 2014 اتَّخذ النفط تراجعاً هستيرياً في أسعاره بحوالي 49% بحلول العام 2015، وهو ما أدَّى لرفع مستوى عجز المالية العام وميزان مدفوعات الدول العربية عموماً، والنفطية على وجه التحديد. ولم تستطع الإجراءات والسياسات المُتَّبعة من قبل الدول وصندوق النقد الدولي بزيادة التدفقات الأجنبية للدول العربية، وهو ما أدى لتدني مُعدل النمو السنوي لحوالي 3%، مُسجِّلاً تدنيّاً بحوالي 10% عما كان عليه قبل الأزمة الاقتصادية في العام 2008،

[23] Okey M., **Institutional Reforms, Private Sector and Economic Growth,** United Nation University, working paper, 2011, p 40.

[24] صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، 2016.

[25] صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الاقتصادي العربي الموحَّد، 2016.

وهو ما أدَّى لتقلُّب سعر الصرف وأسعار الفائدة وضعف الطلب الخارجي والاستثمارات الأجنبية في عددٍ من الدول العربية، وقد أدَّت هذه الأسباب مُجتمعةً لتراجع في معدل النمو لتصل لحوالي 3.3%، بعد أن كانت قد سجَّلت 5.4% في الفترة السابقة[26].

ثانياً: مسارات مُعدَّلات التضخُّم

سلك التضخُّم مساراً مرتفعاً في الفترة الأولى من الألفيَّة نتيجة تأثره بالزيادة الفعلية لمستوى الطبي المحلي الارتفاع الملحوظ للسيولة المحلِّية وتحسُن مستويات الأنشطة الاقتصادية، بالتوزاي مع تراجع قيمة النقد وسعر صرف العملات العربية المُثبَّتة بالدولار، وهو ما انعكس تسجيلاً لأعلى مستويات التضخُّم مع استفحال أزمة الانهيار الاقتصادية في العام 2008، سيَّما مع ارتفاع أسعار الخدمات والسلع الرئيسيَّة وأهمَّها النفط.

بالمقابل، أخذت نسبة التضخُّم بالانحسار التدريجي النسبي منذ العام 2009 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي حول العالم وتداعيات أزمة الديون السياديَّة في أوروبا، لكنَّه عاود للارتفاع استثنائياً في بعض الدول العربية، حيث سجَّلت نقطة ذروتها في العامين 2010 و2011 مع تطوُّرات الأسعار عالمياً خصوصاً مع الارتفاع الكبير للسلع الغذائية والنفط، والتي سرعان ما تأثَّرت بالأحداث والتطوُّرات الداخلية المُتسارعة التي بدأت في بعض الدول العربية، بالإضافة لتدني قيمة عملات هذه الدول مقابل العملات الأساسية وأدَّت لخلل التحصيل من العملات الأجنبية.

ثالثاً: مسارات الأوضاع النقدية

لطالما تطرَّق صندوق النقد الدولي ضمن الخطط والإجراءات التي دعا الدول العربية لتنفيذها قضيَّة سعر صرف العملة المحلِّية. وعربياً ارتبطت أسعار الفائدة في الدول بمتغيِّرات البيئة الاقتصاديَّة الدولية والمحلية، سيَّما مع تبنِّي 12 دولة عربية سياسة تثبيت سعر الصرف، كلبنان والعراق والأردن وعمان والبحرين وقطر والإمارات والمملكة العربية السعودية، في حين تربط سوريا وليبيا لعملتيهما بحقوق السحب الخاصة، مقابل ربط الكويت لعملتها بسلَّة عملات أجنبية، مقابل تبنِّي جُزُر القُمُر والمغرب لنظام سعر الصرف الثابت مقابل اليورو أو بنظامٍ مماثل لدولة الكويت، وتتبنّى كُلٌ من السودان ومصر وموريتانيا والصومال والجزائر وتونس واليمن لنظام مدارة للصرف.

وقد شهِدَت الدول التي تتبنى نظام الصرف المرن استقراراً نسبياً لعملاتها أمام العملات الأجنبية لتحسُن ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية قبل وقوع الأزمة العالمية عام 2008، ثم ما لبثت أن تعرَّضت لأوضاع وتقلبات وضغوطات بعد ذلك، سيَّما في الدول العربية التي شهدت أحداثاً منذ العام 2011، وهو ما دفع بالمصارف المركزية لهذه الدول لرفع سعر فائدتها الرسمية للمدافعة عن عملتها المحلِّية، في حين لجأ بعضها الآخر للقيام بتخفيضات متتابعة لقيمة عملتها بسبب ضغوطات أسواق المال الأجنبيَّة وأسعار صرفها[27].

واتَّجهت مُعدَّلات النمو في السيولة المحلِّية للانخفاض مع ذروة تراجع أسعار النفط، مِمَّا أدَّى لتدنِّي قيمة المساهمات في صافي الأصول الأجنبيَّة والتأثير على السيولة المحلِّية التي تأثَّرت بدورها بالأوضاع الداخلية التي مرَّت بها، وهو ما أدى لتدخُّل المصارف المركزيَّة بعددٍ من الطرق لتخفيف أثر نقص السيولة على الأنشطة الائتمانيَّة وعمليات نمو الاقتصاد. وتراجعت مساهمات الأصول

[26] هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، **دور الإصلاحات الاقتصاديَّة في دعم النمو في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، شباط 2018، ص29.
[27] أحمد رجب، عمر شفيق، **أثر تشديد السياسات النقدية في الدول المتقدمة على القطاع الخارجي للدول العربية**، مجلة صندوق النقد العربي، العدد 122، 2024/1/24.

الأجنبيَّة على حساب الائتمان المحلِّي الذي شهِدَ ازدياداً ملحوظاً كصورةٍ عن زيادة حجم الإقراض الحكومي بهدف تمويل عجز الموازنات العامة، فتراجع مُعدَّل نمو السيولة المحلِّية بعد تراجع أسعار النفط بحوالي 5.9% سنوياً استمرَّت لحوالي 4 سنوات[28].

رابعاً: مسارات موازين المعاملات الجارية

أدَّى تدخُّل صندوق النقد الدولي، من خلال برامجه الإصلاحيَّة وقروضه المشروطة للدول العربية، إلى التأثير بشكلٍ كبيرٍ على موازين المعاملات الجارية، فشمل الواردات والصادرات، ميزان التحويلات الجارية، ميزان الدخل، ميزان الخدمات، وغيرها، فاستطاع إجراءَ تحسينٍ نوعي للميزان التجاري من خلال تحفيز الصادرات عبر سياسات خفض قيمة العملة الوطنية وتعويمها، مما جعل الصادرات أكثر قدرة على التنافس وأرخص من غيرها في الأسواق العالمية، وحدَّ بالمقابل من الواردات بسبب رفع سعر الفائدة وتخفيض قيمة الدعم الحكومي وتراجع نسبة الاستيراد الخارجي تبعاً لارتفاع الأسعار المحلِّية، لكن ذلك أدى بالمقابل لارتفاع سعر الواردات وكلفتها نظراً لتدنِّي قيمة العملة الوطنية.

بالمقابل، شجَّع تخفيض قيمة العملة في كُلٍ من تونس والمغرب ومصر إلى تشجيع السياحة وجعل هذه البلدان مقصداً للسياح الأجانب وهو ما أسهم بتحسين ميزان الخدمات فيها، ولو لم تكن بالقدر الكافي لإحداثِ تعديلات كُلِّية على الوضع المعيشي والاجتماعي لكافة طبقات المجتمع. وبالرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية بسبب سياسة تحرير سعر الصرف، إلا أنها لم تدخل سوى لتحقيق الربح لأصحابها وتنفيذ المضاربة على الاستثمارات المحلِّية وهو ما أدى لاستمرار عدم الاستقرار المالي، وارفاع مدفوعات خدمة الدين العام والفوائد بسبب القروض المستمرة من صندوق النقد وزيادة الديون الخارجية وعبئها السلبي على ميزان الدخل[29].

صحيحٌ أن قروض صندوق النقد ساهمت في ضخِّ السيولة للأسواق العربية المحلية وحسَّنت من الأوضاع على المدى القصير نتيجة هذه القروض، إلا أنَّها لم تُسهم بتحقيق نموٍ حقيقي للدول في الآجال الطويلة، فوجدت الدول أنفسها داخل متاهة الاستدانة اللامُتناهية بين خدمة دينها العام من جهة، وبين الاقتراض من جهةٍ أخرى، وهو ما عمَّق عجز ميزان المعاملات الجارية. لذا وبالرغم من الإصلاحات التي أسهم صندوق النقد الدولي بتحقيقها إثر تدخله، لكنه خلق ضغوطاً اقتصاديَّة على اقتصادات الدول، فاستفاد قطاع السياحة والتصدير مثلاً على حساب زيادة التضخُم وعبء الديون، وهو ما حال دون الوصول إلى وضعٍ اقتصاديٍ مُستقرٍ ومستديم[30].

المطلب الثاني

دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية

يُعدُّ صندوق النقد الدولي من أهمِّ الأدوات التي تمتلكها الدول الكبرى، أو تستطيع تحريكها لتنفيذ سياساتها وأهدافها حول العالم، لا سيما الولايات المتحدة والدول الكبرى في أوروبا؛ ولعل السبب الأساس في ذلك يعود لنظام التصويت الذي يقوم عليه الصندوق، والذي يمنح بعض الدولِ نفوذاً للتأثير على قرارات الصندوق أكثر من غيرها حسب قوتها الاقتصادية؛ وهذا ما أدَّى لجعل سياسات الصندوق

[28] هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، ص 32
[29] Sherif Masry, **IMF Policies and Impact in Egypt and the Arab Countries,** Public Services International, 13/9/2021.
[30] Ibid

تتماهى مع مصالح هذه الدول وسمح لها بتعزيز هيمنة شركاتها ومؤسساتها العابرة للقارات بالسيطرة على أهم المفاصل في دورة الحياة الاقتصادية حول العالم.

ومع توسُّع طبيعة التجارة العالمية، شهِدت برامج صندوق النقد الدولي تعديلاتٍ على سياساته في محاولاتٍ للسيطرة على الدول النامية والاقتصادات الناشئة، وفي محاولةٍ لتجنُّب ميلها للجانب الروسي أو الصيني أو غيرها من دول المحور الشرقي المتعارض في الأساس مع المبادئ الغربية الليبرالية. حاول صندوق النقد تكييف استراتيجيَّاته المالية لمواكبة التطورات التجارية العصرية، ومعالجة الأزمات الناشئة كالتغيير المناخي والأزمات المالية خصوصاً في ظل الحروب والتغييرات العالمية.

ويسعى صندوق النقد عبر برامجه الإصلاحية وسياسات التكييف الاقتصادية لإزالة الحواجز الجمركيَّة والتجارة والاستثمار الدولي، وتعزيز انسياب حركة رأس المال والخدمات والسلع، وتشجيع الدول لتحرير اقتصاداتها وأسعار صرف عملاتها المحلِّية وتعويمها، فضلاً عن خصخصة القطاع العام.

ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً محورياً في حركة العولمة للاقتصاد العالمي، سيما مع تحول العالم للتطور الرقمي والانتقال لاقتصاد تكنولوجي يتماشى مع مقوِّماتها، بالرغم من ذلك تلعب التحديات بالسيطرة على التوازن بين العولمة العادلة والمستديمة لجميع الدول، والحفاظ على مصالح الدول الكبرى في سيطرتها على زمام الأمور في قرارات الصندوق.

لذا، سنبحث في الفرعين التاليين، في سيطرة الدول المتقدمة وتغيير دور صندوق النقد الدولي، ودور الصندوق في توسيع مفهوم العولمة ومستقبلها، تباعاً كالآتي:

الفرع الأول

سيطرة الدول المتقدمة وتغيير دور صندوق النقد الدولي

بالعودة للحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة منها منتصرةً مع رصيدٍ ذهبيٍ هو الأكبر عالمياً، لذا أرادت تشريع تفوُّقِها ضمن أُطُرٍ تكفلُ استقرار الأسواق النقدية حول العالم وتضمن إعادة الإعمار وحرية التجارة، من هنا أتى ميثاق صندوق النقد الدولي ليجعل الدولار عملةً ترتبط بها كافة العُملات حول العالم وتجعلها احتياطاً عالمياً، مقابل ضمان الولايات المتحدة تكديس ذهب العالم لديها وتكون مؤتمنةً عليه. وقد بدأت تظهر بوادر السيطرة الأميركية على الصندوق واضحةً مع نظام التصويت والحصص ونظام السحوبات التي سبق الحديث عنها في القسم الأول.

طرحت الولايات المُتحدة في العام 1948 خُطة مشروع مارشال لتقديم المساعدات الاقتصادية لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتمكينها من استعادة مكانتها الاقتصادية، ثم في العام نفسه أنشئت منظمة التعاون الأوروبي الاقتصادية لتوزيع مساعدات المشروع التي بلغت قيمتها آنذاك حوالي 17 مليار دولار[31]، ولعل السبب الأساس الذي دفع بالولايات المتحدة لإطلاق هذا المشروع والمبالغ السخيّة التي دفعتها فور نشأته كان الوقوف أمام المد السوفياتي الذي أخذ يستغِل ظاهرة التخلُّف والفقر وأزمات التدهور الاقتصاديَّ الذي أخذ يلُفُ أوروبا من كُلِّ حدبٍ وصوب، والبلاد النامية بشكلٍ عام.

[31] محمد القوزي، **العلاقات الاقتصاديَّة في التاريخ الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، 2002، ص 223.

وإن كان مشروع مارشال قد نجح بتحقيق أهدافه في القارة الأوروبية، بحيث مكَّن الدول من النهضة والتعافي الاقتصادي بشكلٍ ضمِنَ لها الاستقلال عن المشروع بشكلٍ نهائي، فإنَّ هذا ما يُبرِّر سبب إخفاق بعض البرامج والخطط التي كان وما زال صندوق النقد الدولي يطرحها في البلدان النامية عموماً، والعربية على وجه التحديد. فوزير الخارجية نفسه جورج مارشال، وفي خطاب له في جامعة هارفرد عام 1947، صرَّح بأن من شروط النجاح في مسيرة القضاء على الفقر واليأس والجوع والفوضى المنتشرة، هو ألا تكون المساعدات في هذا الصدد ممنوحة لتسكين العلاج على أساسٍ جُزئي، بلْ عليها تقديم الوصفات وأنجع الطُرق لمعالجة الأسباب التي أدَّت لإيجاد المشكلة واجتثاثها من مكامنها.[32]

جاءت الفترة الأولى التي عقِبت تأسيس الصندوق تكريساً لمرحلة استقرار أسعار الصرف على الصعيد العالمي، وهو ما كان يصُبُ في مصلحة الولايات المتحدة، سيَّما خلال الفترة الأولى التي سبق الحديث عنها والتي تلت مرحلة التأسيس والإعمار في مختلف دول العالم، إلا أنَّ عدداً من الدول الأوروبية واليابان شهِدت تطوُراً ملحوظاً ونمواً لمكانتها الخارجية وتجارتها الدولية وهو ما سمح لها بتعزيز وزنها النسبي على صفحة الاقتصاد والتجارة العالمية، وذلك على حساب اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية وحصتها من إجمالي التجارة العالمية.

وقد دفعت هذه الأحداث بالولايات المتحدة الأميركية لنهج سياسة الاستدانة المجَّانية وضخِّ دولاراتها في الأسواق العالمية لتحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من المكاسب. وقد شهدت فترة الستينيَّات من القرن الماضي اضطراباتٍ مالية على صعيد الاقتصاد العالمي، تمثَّلت بتقلُباتِ أسعار الصرف ومضاربات الذهب، كانت كنتيجةٍ حتميَّةٍ للمنافسة على تبوء منظومة الاقتصاد العالمي بين الدول الرأسمالية التي شملت بشكلٍ أساسي دول غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأميركية[33].

وفي العام 1962 قرر صندوق النقد الدولي زيادة حصص دوله الأعضاء مع خلق ترتيبات جديدة للإقراض وابتكار حقوق الدول بالسحب وفقاً لنظام الوحدات الخاصة. ومع تزايد الضغط لتحويل الدولار للذهب في ظل استمرار عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأميركية، ونقص أرصدتها الذهبية للوفاء بالتزام تحويلها كل 35 دولار أميركي لحفظ أونصة ذهبية بدلاً عنها، جاء في 15 آب 1971 قرار الرئيس الأميركي نيكسون ليُعلن وقف العمل بقابليَّة الصرف هذه وانتهاء العمل بقاعدة بريتون وودز، وبالتالي انتهاء العمل بالمبدأ الأساسي لصندوق النقد الدولي[34].

وقد ركَّز الصندوق، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، جُلَّ اهتماماته لتأمين خدمات دول أوروبا مقابل نسبٍ محدودة للدول النامية، وهو ما حدا بها للتوسُع بعقد اتفاقيات تجارة ودفع ثنائيّة ودعم صادراتها واللجوء عند عجز احتياطاتها للتمويل الخارجي، والذي وجد فيها الاتحاد السوفياتي آنذاك فرصةً مُهمَّة لجذب السواد الأعظم من الدول النامية إليه وجعلها تدور في فلكه، سيَما مع قروضه الشديدة التيسير والمنخفضة الفائدة (2.5%) وفترات السَّدادِ الطويلة الأمد، والسماح المتكرِّر[35].

أدى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي إلى تغيير الصندوق لسياسته في فرض فوائد مرتفعة وتخفيف حدة شروط إقراضه الصعبة، في محاولةٍ لتدارك انجراف الدول وميلها للاقتراض شرقاً بدلاً من الاعتماد على قروض الصندوق والبنك الدولي، تمثَّلت بوادر هذا التغيير

[32] محمد محمد، م.س.ذ.، ص 230
[33] عصام الدين مصطفى بسيم، م.س.ذ، ص 185.
[34] سفر الحارثي، **عقرنة العملات: غطاء العملات الوطنية بقاعدة العقار على غرار الذهب**، د.د.ن، الطبعة الأولى،2023، ص 25.
[35] حسن سليم، **الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى**، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى،2014، ص 92 وما يليها.

بتقديم القروض المدعومة للدول النامية مع منحها مُهلاً طويلة للوفاء وفوائد منخفضة في الوقت عينه. وبادرت الولايات المتحدة لكسب المزيد من الحلفاء ومواجهة التمدُّد الشرقي الشيوعي (مبدأ حلف بغداد، مبدأ ايزنهاور) بدءاً من منطقة الشرق الأوسط، وصولاً إلى الشرق الآسيوي دون إغفال الدول النامية في أميركا اللاتينيَّة وأفريقيا، فأنشأت لهذا الغرض معهد الولايات المتحدة الدولي للتنمية، مؤسسة التمويل الدولي، مؤسسة استثمار ما وراء البحار[36].

ولتثبيت سيطرتها على الأسواق العالمية، عمِلَت الولايات المتحدة الأميركية على تخفيض قيمة الدولار، مع تراجع الثقة العالمية به بعد صدمة نيكسون، بُغية منح بضائعها ميزةً للتنافس بسبب تدِني قيمة هذه الصادرات مقارنةً بمثيلاتها من الدول الأخرى، وهو ما استتبع تخفيض قيمة باقي العملات لإظهار حدَّة المنافسة وأسواق المضاربة العالمية. واتفقت الدول الكبرى العشر الأكثر هيمنةً على صندوق النقد الدولي: الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، السويد، بلجيكا، كندا، اليابان وهولندا، على السماح برفع تفاوت أسعار العملات الرئيسية من 1% (المتفق عليها سنداً لاتفاقيَّة بروتون وودز) حتى 2.25%[37].

وتطول اللائحة بالأسباب التاريخيَّة التي كرَّست تفرُّد الدول الكبرى عموماً والولايات المتحدة على وجه التحديد، بالسيطرة على صندوق النقد الدولي بشكلٍ معنويٍ وقانونيٍ وفعليٍ على أرض الواقع، وتتبع هذه العوامل من الواقع الاقتصادي والقانوني والتاريخي الذي نشأ عليها الصندوق والتي سمحت للولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، بتصوير نفسها المنقذ الأساس واللاعب الأهم على الطاولة الأمنية والاقتصادية للعالم وداخل صندوق النقد على وجه التحديد، ولعلَّ سيطرة الولايات المتحدة، والدول الكبرى، على صندوق النقد الدولي قد تكرَّست بسبب العوامل التالية:

1. نظام التصويت والحقوق والحصص

يعتمد صندوق النقد الدولي على الحصص لتقييم مدى مساهمة الدول الأعضاء في تجديد موارد الصندوق، وينطبق النظام ذاته لدى عملية التصويت. ويكون حجم حُصَّة كل دولة انطلاقاً من حجم اقتصادها الوطني وحصتها من نظام التجارة العالمي، وهذا ما يمنح الولايات المتحدة الأميركية تستحوذ على أكبر الحصص ضمن نظام الصندوق ويُوسِّع رقعة نفوذها بالتأثير على قرارات الصندوق وعملية التصويت والمنح والبرامج والمبادرات التي يُطلقها، فيما تليها كُلٌ من اليابان، ثم ألمانيا ففرنسا، والمملكة المتحدة.

فأغلبيَّة قرارات الصندوق الرئيسيَّة تتطلَّب 85% من الأصوات، ومع زيادة حصص الدول بحوالي 50% في 2023/12/15، حيث وصل إجمالي الحصص لـ 715.7 مليار وحدة[38]، نالت الولايات المتحدة بمفردها حوالي 16.5% من حقوق التصويت داخل الصندوق، وهذا ما يمنحها إمكانية تعطيل أي قرار رئيسي أو برنامج بصدد إطلاقه كتعديل أو تغيير اتفاقية أو ما شابه، وستقف هي والدول الكبرى لتنفيذ نظام أشبه بحق الفيتو في طريق تعديل نظام الحصص أو التصويت القائم هذا[39]. ففي العام 2010 عرقلة الولايات

[36] المرجع السابق، ص 102.
[37] سفر الحارثي، م.س.ذ.، ص 36-38.
[38] مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي 960 مليار دولار أمريكي.
[39] Statement No. 459/23 of the International Monetary Fund, **IMF Board of Governors Approves Increase in Membership Quotas,** 18/12/2023.

المتحدة عملية الإصلاحات التي نصَّت على زيادة حصص بعض الدول مثل البرازيل والصين والهند، واستمرَّت بتأخيرها هذا العام 2015 حتى تم إقرارها بعد مفاوضات وضغوط دولية.

2. عملة الدولار

يعتبر الدولار الأميركي العملة الأساس التي يستخدمها الصندوق في كافة معاملاته وقروضه وكل الإجراءات والمساعدات المالية التي يُنفِّذها، وهو ما يمنح الولايات المتحدة مزيداً من التأثير، أو التلويح به، كخفض أو رفع أسعار الفائدة، ويزيد من نفوذها للسيطرة على الصندوق من جهة، والتأثير على اقتصاد الدول التي ترتبط مع الصندوق بعلاقة اقتراضٍ طويلة الأمد من جهةٍ أخرى. فالسياسة التقشُّفية التي استخدمها الصندوق تجاه الدول المدينة في فترة ثمانينيَّات القرن الماضي وفي ظل استفحال أزمة الديون العالمية، تبيَّن أنَّ هدفها كان التوافق مع مصلحة الولايات المتحدة آنذاك في المحافظة على الاستقرار المالي حول العالم ولاستمرار هذا النظام المعتمد على دولارها بشكلٍ كبير وتستطيع إدارته.

3. التأثير الاقتصادي والسياسي

يؤدي امتلاك تأثيرٍ كبيرٍ على أعرق المؤسسات المالية الدولية بالتوازي مع حيازة قوةٍ عسكريةٍ وعلاقاتٍ سياسيَّة، للسماح لبلدٍ كالولايات المتحدة بالتأثير لتكريس أو توجيه سياسات الصندوق بما يخدم مصلحتها وتنفيذ أجندتها في مختلف أنحاء العالم. فاستطاعت الولايات المتحدة جعل صندوق النقد الدولي يفرض شروطاً صعبةً على دولٍ مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند خلال أزمة المال الآسيويَّة عام 1997، كرفع سعر الفائدة وخفض الإنفاق العام وغيرها، والتي لم تكُن تهدف لشيءٍ سوى لخلق أسواقٍ جديدةٍ تؤدِّي لتعزيز الاستثمارات الأجنبية، لا سيَّما التي تُديرها الشركات الأميركيَّة في هذه المناطق. وبعد العام 2000، جاءت شروط الصندوق تجاه برنامج الإنقاذ المالي في الأرجنتين، صارمةً وقاسيةً بشكلٍ كبيرٍ أدت لتعقيد وضع الأزمة الاقتصادية فيها بدلاً من تذليلها، فلم تكُن الولايات المتحدة متحمِّسةً لإقراضها بسبب تعارض سياستيهما وهو ما أدى لتخلُّف الأرجنتين عن سدادِ دُيونها وانهيار اقتصادها بشكلٍ مُريع[40].

4. تولي المناصب الإداريَّة

تنُصُّ الأعراف القانونية بين دول الصندوق الأعضاء على أن يتولَّى رئاسة البنك الدولي مواطن أميركي، مقابل تولِّي آخر أوروبي لإدارة صندوق النقد، وهو أمرٌ قلما تمت مخالفته ويعكس مدى السيطرة التي يتم ممارستها على أعرق المؤسسات الدولية المالية، ويتم تكريس هذه الأعراف من باب نظام الحصص والنسب الكبرى التي تمتلكها الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية. فكريستين لاغارد، التي شغلت منصب المدير العام للصندوق منذ العام 2011 حتى العام 2019، ففضلاً عن تركيزها على سياستي فتح الأسواق والتقشُّف خلال برامجهما الممنوحة للدول، نفَّذت إرادة الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي في العام 2014 عبر امتناعها عن تقديم المساعدات المالية لحكومة القرم الأوكرانيَّة بعد أن ضمَّتها روسيا، وهو ما يؤكِّد على خدمة أصحاب هذه المناصب للمصالح الغربية الأميركية– الأوروبية في آنٍ معاً[41].

---

[40] Cara Levey, Daniel Ozarow, Christopher Wylde, **Argentina Since The 2001 Crisis,** Palgrave Macmillan, 2014, p: 56.

[41] كمال السواح، **العقوبات الاقتصادية الأحادية في ضوء القانون الدولي العام**، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2020–2021، ص 54.

5. تنفيذ المصالح الجيوسياسيَّة

تستخدم الولايات المتحدة، منذ الحرب الباردة وحتى اليوم، صندوق النقد الدولي كأحد أهمِّ أدواتها المالية لتنفيذ مصالحها وبما يخدم أهدافها السياسية في مختلف المناطق الجغرافية حول العالم، فتُمنع القروض أو يتم تصعيب شروطها عن الدول التي تُقرِّر الاصطفاف مع المحور المعارض لسياساتها، بينما تُمنح التسهيلات وتُغدق المساعدات على الحلفاء لسياستها، سيَّما في الموافق الدولية المهمة. وقد كان هذا التعاون واضحاً حيال تركيا واليونان وغيرها إبَّان الحرب الباردة، مقابل التضييق في السنوات الأخيرة على فنزويلا وإيران، حيث عارضت أميركا صراحةً تقديم الصندوق للمساعدات الماليَّة بسبب المواقف السياسية التي كانت بينها وبين البلدين، وهو ما يؤكِّد استعمال الولايات المتحدة للصندوق كأحد أهمِّ الأدوات لتنفيذ مآرب وغايات سياسيَّة، بل وشخصية مع بعض رؤسائها في كثيرٍ من الأحيان. بالمقابل، وفي العام 2015 مثلاً، سُمِحَ لأوكرانيا بالحصول على قروض من صندوق النقد الدولي رغم تخلُّفها عن سداد ديونها السابقة[42] لزيادة الضغط الاقتصادي على روسيا، وللتأكيد على دعمها لحلفائها حول العالم[43].

6. معارضة الإصلاحات والتغيير

لطالما تعالت أصوات الدول لإدخال التعديلات على نظام التصويت وأنظمة الحصص التي يتَّبعها صندوق النقد في إدارته، وهي مُطالباتٌ تنبع من التطوُّرات التي جعلت بعض الدول تعتلي مكانةً اقتصاديَّة مرموقةً على صعيد الاقتصاد العالمي وتؤكِّد تبوُّء دولٍ مثل الهند والصين لمكانةٍ اقتصاديَّةٍ تغلِب في بعض الأحيان دولاً ذات مكانةٍ في نظام التصويت الحالي القائم في صندوق النقد. ولكن الحلقة المُفرغة لتنفيذ هذه الإصلاحات تجعل من تحقيقها أمراً شبه مُستحيل، فإدخال التعديلات على نظام التصويت القائم يوجِب الموافقة عليه من خلال نظام التصويت نفسه، والتي لم ولن تسمح الولايات المتحدة والدول الكبرى له بإبصار النور لكونه سيُقلِّل من نفوذها وسيطرتها على الصندوق وآلية إدارته وقراراته[44].

الفرع الثاني

دور الصندوق في توسيع مفهوم العولمة ومستقبلها

تقاربت الأنظمة الاقتصادية لدول العالم منذ تسعينيَّات القرن الماضي مع بدء انتشار العولمة، بحيث توحي بتداخل هذه الأنظمة وتاثيرها المتبادل فيما بين بعضها البعض، فزالت الحدود الجغرافية من أمامها وتذلَّلت الفواصل، فصار اقتصاد العالم يبدو وكأنه يخضع لنظام موحَّد مبنيٍ على أُسُسٍ تتخطى نطاق الدول بمفردها، وتتولى إدارته الشركات والمؤسسات العالمية التي تمتلك من الأدوات ما تستطيع معه التأثير على اقتصادات الدول المحلِّية. وقد أدى سقوط الاتحاد السوفياتي وتضعضع الأنظمة الاشتراكية معه للتحوُّل إثر انتهاء الحرب الباردة إلى نظامٍ يعتمد على الانترنت ويؤدي الى سهولة انسياب الحركة التجارية وتبادل الرساميل بسهولة فائقة تتخطى الحواجز التي كانت موجودة.

---

[42] واجهت أوكرانيا صعوبات في سداد دينها السيادي لروسيا بقيمة 3 مليارات دولار.

[43] IMF, Annual Report, 2015, p: 24.

[44] رشاد عبد القادر، **إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي: دراسة تحليلية**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد 38، العدد 4، ص 889-932.

ومع تزعُّم صندوق الدولي للشركات والمؤسسات المالية حول العالم بوصفه أبرز الأوصياء على سياسة اقتراح البرامج ومنح القروض والمساعدات الخارجية للدول، برز كأحد أهمِّ أدوات هذه العولمة من خلال سرعة انتشاره ووصوله لمعظم أصقاع وحكومات العالم. إلا أنَّ اللافت في تعاطي الصندوق مع البلدان النامية كانت صعوبة الشروط التي يضعها في سبيل إتمام مساعداته إليها وتقييدها بعددٍ من الإجراءات القاسية، وتوجَّه جُلُّها لقطاعات الاستخراج والخدمات بدلاً من تركيزها على تنمية وتعزيز واستقلال القطاعات الصناعية والزراعية والتكنولوجية وغيرها من ميادين القطاعات المُنتجة، وهو ما لم يُعطِ الدُول استقلاليَّة حقيقية في مشاريعها المُنفّذة، بل يجعلها تصُب في مصلحة الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الرأسمالية، فوجدت البلدان النامية نفسها بحاجةٍ مُستمِرَّة للدول الكبرى وأنها ترزخ تحت شروط الصندوق التي تُعطيها دوراً دائمًا للإشراف والتدخُل في تنفيذ برامج الإصلاح هذه بنفسه[45].

وتعني العولمة إضفاء طابع العالمية على الشيء وجعل تطبيقه لا يقتصر على بلد مُحدد، بل يتعدَّاه ليشمل كافة أرجاء الكوكب، ومن هنا جاء تعبير Globalization. إلا أن واقع التطبيق أثبت المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها هذه المفهوم وأنه يصُبُّ في مصلحة فئة من الدول على حساب أخرى، بحيث أصبحت معه الدول المُتقدِّمة ترى من دول العالم النامية ساحةً لتوسيع تجارتها وفرض مُنتجاتها على الأسواق العالمية، وتعمل بالترغيب والترهيب لجعلها مساحةً مفتوحةً لفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية على أسواقها وأنظمتها[46]. ولم تقتصر العولمة على هذه الميادين فحسب، بل تعدَّتها لتشمل التغييرات الثقافية والحضارية والميادين التعليمية وغيرها من الميادين[47].

أولاً: انعكاسات العولمة على الاقتصاد العربي

أدَّت المديونية لتحويل البلدان العربية رهينةً تدور في فلك الدول والمؤسسات المالية الخاضعة لسيطرتها، وهو ما جعلها لا تنفكُ عن الغرق في الدين وانخفاض مستوى الانتاجية لديها، وهذا ما أبقاها عاجزةً عن تسديد ديونها المتراكمة وجعلها أسيرةَ خدمةِ هذه الديون. وأدت سياسة صندوق النقد الدولي الذي يعتمد نهجه في التعاطي على توجيه الدول للاستدانة الخارجية والتخلي عن دعمها الحكومي للسلع والمواد الغذائية والطبية والمحروقات وغيرها من المواد النفطية والأساسية التي يُعتمد عليها في الحياة اليومية وتقليص انفاقها في القطاعات الاجتماعية والتعليم والصحة، بالإضافة لسياسة تخفيض سعر الصرف الذي جعل المواد الخام تُصدَّر بأزهدِ الأثمان مقابل استيرادها مُصنَّعةً من الدول الصناعية الكبرى، فحال دون منافسة السلع المحلِّية في الأسواق العالمية، بالتوازي مع فرض عددٍ من الضرائب على شتى أنواع الخدمات اليوميَّة، والتي كان المواطن بمفرده يتحمَّل عبء غلاء هذه الفاتورة[48].

وأدت سياسات صندوق النقد الدولي التي تبنَّها في الدول العربية لتحويلها بلداناً مدينةً بالدرجة الأولى، وفتح أسواقها بالدرجة الثانية لتصريف البضائع الخارجية وبأسعار خياليَّة، مع فرض تحويل اقتصادها لسوق رأسمالي، يزداد من خلاله الأغنياء غنىً وجشعاً

[45] مهند حميدي، **دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية انموذجاً**، مجلة جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسيَّة، العدد 18، 2017، ص 93.

[46] "Globalization"، الذي يُشتق من كلمة "Globe" وتعني "الكرة الأرضية". يُعتقد أن المصطلح بدأ استخدامه في الإنجليزية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويشير للعملية التي تتداخل فيها الاقتصادات والثقافات والتقنيات عبر الحدود الوطنية، مما يؤدي لزيادة الترابط بين دول وشعوب العالم.

[47] Malcolm Walters, **Globalization,** London, Routledge, 1995, p: 66.

[48] اسماعيل صبري عبدالله، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص362.

والفقراء تضوُراً وجوعاً، فالسياسات الموحَّدة وقولبة الإصلاحات وتوحيدها، أثبتت فشلها في إنقاذ اقتصادات هذه الدول والحؤول دون تحقيق نموٍ حقيقيٍ برهن عن ضرورة مواءمتها مع حالة كل دولةٍ على حدى، وهو ما سبقت الإشارة إليه.

وجدت البلدان المتقدمة وصندوق النقد الدولي من أسواق الدول العربية النامية الفرصة السانحة والموارد الطبيعية والإمكانيات الاستثمارية والأسواق الهائلة، مع توافر ورخص الأيدي العاملة لديها ومستوى الضريبة المتدنية والمعدومة في الكثير من الأحيان، فضلاً عن انعدام الرقابة البيئية وغياب المحاسبة حول تلوَّث البيئة والأثر الاجتماعي لهذه السياسات. ومن هنا، وجدت هذه الدول ضالَّتها المنشودة في ضرورة تسريع عجلة العولمة الاقتصادية، سيَّما مع وجود الخيرات الطبيعية في مُعظم الدول العربية وتنُوعها[49].

وتميَّزت الدول العربية بضعف اقتصاداتها وغياب قدرتها على المنافسة مع الدول الصناعية، مقابل تغلغل الشركات الأجنبية في استثماراتها المباشرة وغير المباشرة عبر الشركات العالمية التي تُمسك بمفاصل بعض القطاعات الرئيسية وإنتاجها أو تصديرها للخارج، سيَّما في القطاعات النفطية وغيرها، وهذا ما أدى لإعاقة نمو اقتصادات الدول العربية من جهة، وربطها باقتصاد الدول الرأسمالية مع تكبيلها بالديون والتخلف والنقص التكنولوجي والعديد من القيود الأخرى التي أفقدت المنافسة الحقيقية أدنى شروطها ومقوِّماتها[50].

وتبيَّن وقوف العولمة وراء مطالب الخصخصة وإزالة الحواجز الجمركية وتحرير التجارة الخارجية والداخلية وإلغاء الدعم عن معظم القطاعات الأساسية في البلاد العربية، واستطاعت ثورة الاتصالات والمعلومات تعزيز انتشار الشركات العابرة للقارَّات والتي استطاعت ترسيخ وجودها في هذه البلدان وتوسيع اقتصاداتها وتعاظم ثرواتها على حساب اقتصاد الدول النامية، حيث بلغت إيراداتها حوالي 45% من مجموع إجمالي الناتج المحلِّي الإجمالي واستطاعت حيازة 80% من المبيعات و40% من الصادرات حول العالم[51]. وظهرت آثار العولمة الاقتصادية على الدول العربية عبر أجواء المُضاربات وتقلبات رأس المال وعمليات تهريبه وغسيل الأموال التي بلغت نسبتها حوالي 14 ترليون دولار عام 2020[52].

ثانياً: دور الصندوق في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية وآفاق المستقبل

تعاظم دور بعض المؤسسات الاقتصادية حول العالم حتى حظيت بسلطة فوقية للعلاقات الاقتصادية في بعض المجالات، بل ولعبت دوراً في ترسيخ مفاهيم الفكر الليبرالي ونشره وإجبار الحكومات للعمل وفقاً لمضامينه عبر الاعتماد على أسسه في النظام النقدي وسياسات المال الدولية وكافة العمليات التجارية والاقتصادية. وكان على رأس هذه المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي شكَّلت قيادة النظام العالمي الاقتصادي، وعملت بالتوازي لتنفيذ السياسة الليبرالية التي تخدم العولمة الجديدة وفقاً لمناهج مختلفة في الظاهر، لكنها بالباطن تخدم تحقيق هدف مشتركٍ في نهاية المطاف.

---

[49] مجذاب بدر عناد الغريري، **الاقتصاد العربي في ظل العولمة: نحو سبيل مناسب للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، مركز الدراسات الدولي، جامعة بغداد، العدد 47، كانون الاول 2002، ص 23-28.

[50] تضم الدول السبع الكبرى اكبر خمس مجموعات مالية من اكبر المجموعات المالية في العالم ان لم تكن هي الوحيدة في العالم على الاطلاق كما انها تضم (37) شركة تامين كبرى من مجموع (47) شركة تامين كبرى على مستوى العالم اما على مستوى الشركات المتخصصة بدراسات الاستثمار. فتوجد(3) منها في الولايات المتحدة وواحدة فقط في هونغ كونغ على مستوى العالم وفي مجال الاتصالات فهناك (19) شركة كبرى في الدول السبع من (22) شركة كبرى على مستوى العالم وفي نشاط المعلوماتية توجد(6) شركات عملاقة في الولايات المتحدة و(3) اخرى في اليابان

[51] UNDP, New York Oxford **HUMAN DEVELOPMENT REPORT**, Published for the United Nations Development Programme Oxford University Press 2019.

[52] أحمد عبدالعزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 86، 2011، ص 71-73.

وقام صندوق النقد الدولي بترسيخ دور العولمة في شتى المجالات، من خلال فرضه لآليات العمل والإجراءات الملزمة للدول التي دخلت في التعامل معه، بحيث كانت سياساته تتماهى مع ترجمة مفاهيم الليبرالية في كافة الشؤون الاقتصادية الدولية، خاصّة مع مطالباته الملزمة بتحرير التبادلات التجارية. فقد عمل الصندوق منذ بداية نشأته على تخفيف حِدَّة حركة المضاربات التي نجمت عن التقلُّبات العنيفة لأسعار صرف عُملات الدول والتي انعكست ضرراً على اقتصادات الدول، سيَّما الصناعية منها[53].

زاد نفوذ صندوق النقد وتوسَّع نتيجةَ تكريسه لمبادئه وتكثيف برامج الإصلاحات الهيكليَّة، بالتوازي مع ازدياد حجم مديونيَّة الدول بشكلٍ عام، والتي سمحت للصندوق، بطريقة أو بأخرى، اختراق حدود الدول وتقليص سيادتها بكافة الوسائل والأشكال الممكنة. ومثَّلت مخططات الاستقرار الاقتصادي وبرامج الهيكلة الأداة الفاعلة بيد الصندوق لضبط الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعيَّة بما يتناسب مع أهداف الصندوق ومبادئه التي يعمل من أجل تحقيقها وسمحت بعولمة الأوضاع الصعبة وخطط التقشُّف المالي وسياسة الخصخصة وفتح الحدود وتنظيم مصارف الدول المركزية، بل وانتشار الفقر في معظم الطبقات الاجتماعية لأكثر من سبعين دولة نامية حول العالم.

وقد ساعدت الدول في تطبيقها لهذه الخطط والبرامج صندوق النقد في تكريس عولمة السياسات الاقتصادية للدول ووضعتها تحت رقابتها المباشرة، واستطاعت تنفيذ مصالح الدول الكبرى ذات الهيمنة عليها والتي تُعرف بنادي لندن ونادي باريس ومجموعة الدول الثماني[54]، وهو ما دفع ببعض الاقتصاديين لتسمية هذا النوع من الهيمنة "بالاستعمار الاقتصادي" والتي تقضي بإخضاع الشعوب والحكومات للسياسات التي يفرضها الصندوق ومثيلاته من المؤسسات المالية الدولية[55].

وأصبح دور صندوق النقد الدولي يكمن في حماية مصالح الدول الكبرى وتأمين عدم تعارض السياسات المالية للدول النامية معها، ولذا تركَّزت مهام مؤسسات "بريتون وودز" في تعويم العملات وفرض الليبرالية وإبقاء اقتصاديات الدول النامية منشغلة بخدمة الدين العام بدلاً من معالجة أسباب أزماتها الاقتصادية ومكامن الخلل التي تعتري إداراتها المالية، فأخذت تفرض على الدول الالتزمات والشروط المالية وغيرها من الخطط والبرامج الاقتصادية ومشروطية مبدأ حقوق السحب، تارةً تحت اسم تصحيح الحُكم أو الترشيد والحوكمة، وطوراً تحت عناوين سياسات حُسن التيسير أو غيرها من المُسمَّيات، والتي كانت تهدف في نهاية المطاف لفرض وتثبيت رقابتها على اقتصاديَّات الدول وإبقائها في فلك الحاجة للقروض والمساعدات، وتوجيه الإصلاحات للعلاجات المؤقتة الآنية، لا لتلك التي تعالج عجز الميزانيَّات أو ميزان المدفوعات من جذروه وتقضي على أسبابه[56].

وتتأكد ضرورة السير في طريق العولمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي من خلال امتناعه عن تقديم المساعدات والقروض للدول التي ترفض المسار الاقتصادي الذي يفرضه عليها، أو تلك التي تأبى انتهاج سياساته المالية والاقتصادية، أو التي تتخذ أيَّ إجراءٍ يصُبُّ في غير خانة الاقتصاد الحر والسوق المفتوح والعولمة. ولعل ما يؤكِّد هذا الطرح، كان الاتفاق الخاص بالاستثمارات التي أعلنت

---

[53] ابتهال محمد رضا، علي عباس سميران، **العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية**، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 12، 2009، ص 57.

[54] مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضاً، يتم تمثيل الاتحاد الأوربي في هذه القمم.

[55] عادل المهدي،**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 22-29.

[56] جوزيف ستكلتز، **العولمة ومساوئها**، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 16.

عنه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OCDE) والذي عكس إرادة الدول الغنية في فرض قوانين مالية خارج إطار النطاق الوطني للدول والذي يصُبُّ في مصلحة الرأسمالية والعولمة[57]. وتدور فحوى هذا الاتفاق حول الانتقال السلس والحر لرؤوس الأموال بشكلٍ مُطلق، ومنع الدول من معارضته، وقف تنفيذه، أو اتخاذ إجراءات مُغايرة له، وهو ما يصبُ في مصلحة الشركات الكبرى والمستثمرين على حساب الحكومات[58].

ثالثاً: آفاق دور الصندوق في ترسيخ العولمة الاقتصادية

مع تحوُل معظم الدول الاشتراكية للنظام الليبرالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفقدان الحليف الاستراتيجي في المجال الاقتصادي، فُتح الباب أمام المؤسسات المالية الكُبرى لمجموعة البريتون وودز، وأبرزها صندوق النقد الدولي لممارسة دور أحد أدوات العولمة في فرض الشروط الاقتصادية والسياسات الرأسمالية على الدول النامية التي وجدت نفسها مُضطرةً تحت وطأة ظروفها المالية اللجوء إليه. وغالباً ما كانت تحاول هذه الدول جاهدةً الدفاع عن عملتها المحلّية بوجه المضاربين الدوليين والأميركيين من خلفهم، فتفقد دفاعاتها الاقتصادية واحدةً واحدة، مِمَّا يؤدّي لهبوط سعر عملتها المحلّية واستنفاذ احتياطاتها الأجنبية التي لم تُجدي نفعاً بوجه حيتان المضاربين؛ وهو ما يجعلها تُسرع للارتماء لدى الصندوق لسد عجز ديونها وتمويل مشاريعها[59].

وتؤكِّد السياسات التي يقوم صندوق النقد بتنفيذها انصرافها للعمل وفقاً للفكر الرأسمالي والايدلوجيَّة الغربية التي تخدم أرباب العولمة، ورغم المطالبات العديدة من الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي بتحسين سياسة تعاطيه وإشرافه على الاقتصاد العالمي، ودعوته لمعالجة الخلل الذي يعتري توازنات الاقتصادات حول العالم وأسعار الصرف. فيما تنظر العديد من البلاد إلى صندوق النقد الدولي على أنَّ قراراته لا يتَّخذها سوى قلَّة قليلة من البلاد الغنية التي تخدم مصالحهم وأهدافهم، ثم يتم الإعلان عنها باسم المجتمع الدولي، وهذا ما يقوِّض ثقة الدول النامية بالصندوق أكثر فأكثر ويُتخوَّف من أحجامها عن المشاركة الدولية ما لم يتم إعطاءها مزيداً من الأدوار للمشاركة في قيادة الصندوق والتأثير على قراراته[60].

ويبدو أن صندوق النقد الدولي بوضعه الحالي لا يزال يُستعمل كأداةٍ بيد الدول العُظمى التي تُسخِّر إمكانات الصندوق وتفرض شروطها على القروض الممنوحة للدول النامية، فتحوِّلها من وسيلةٍ للتنمية وتعزيز الاقتصاد ومعالجة خلله إلى لعنةٍ تستولي على إمكاناتها وتعمِّق التفاوت بين اقتصادات الدول بسبب الثغرات العديدة في طريقة إدارة برامج الصندوق؛ وهذا ما يؤكِّد ضرورة تطويرها لمواكبة

[57] اتفاق AMI (التبادل التلقائي للمعلومات) هو مبادرة أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية على المستوى الدولي. يُعتبر الاتفاق جزءاً من جهود أكبر لمكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال من خلال تبادل المعلومات المالية بين البلدان بطريقة منظمة وآلية. ويهدف الاتفاق إلى تمكين السلطات الضريبية في الدول المشاركة من تبادل المعلومات تلقائياً حول الحسابات المالية التي يمتلكها الأشخاص في دول أخرى. وبالتالي، فإن هذا التبادل يعزز قدرة السلطات الضريبية على تتبع الثروات المخبأة في الخارج، وضمان دفع الضرائب المستحقة بشكل عادل. تم إطلاق هذا النظام في إطار مبادرة OECD في عام 2014، وبدأ تطبيقه في عام 2017. يشمل أكثر من 100 دولة، وهو يساهم في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود.

[58] ورويك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسة والثقافية**، ترجمة سعيد منتاق، الكويت، 2013، ص 309.

[59] حميد الجميلي، **صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات ازمات المستقبل**، مجلة ام المعارك، مركز ابحاث ام المعارك، العدد 18، بغداد، 1999، ص 11.

[60] ورويك موراي، م.س.ذ.، ص 311.

كان الصندوق قد وعد منذ العام 2015 بإدخال عددٍ من التغييرات على نظام التصويت والحصص المعمول به وطريقة إدارة الصندوق، إلا أنَّ الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، عارضت ذلك وبقيت الإصلاحات آملاً منشودة لم يتم تنفيذها حتى الساعة

الأوضاع الاقتصاديَّة المُزرية للول النامية ويوجب استدراك الوضع الشاذ القائم قبل بحث هذه الدول عن أنظمة بديلة قد تُهدِّد بانهيار عرش هذه المؤسسات ومثيلاتها من المؤسسات المالية الدولية[61].

الخاتمة:

في خضم التغيرات الاقتصادية العالمية وتعاظم دور المؤسسات المالية الدولية، يتضح أن صندوق النقد الدولي كان ولا يزال أحد أبرز الأدوات التي ساهمت في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية، لا سيما من خلال برامجه وسياساته التي استهدفت الدول النامية والعربية على وجه الخصوص، فقد تناول هذا البحث بالتفصيل السياسات التي اتبعها الصندوق في الدول العربية، سواء من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي أو التكيف الهيكلي أو إصلاحات السياسات المالية والنقدية، وأثر تلك السياسات على مؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل النمو والتضخم، والأوضاع النقدية، وموازين المعاملات الجارية.

كما أظهرت الدراسة كيف أن الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي روّج لها الصندوق لم تكن محايدة دائماً، بل جاءت غالباً محملة بأولويات الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، التي مارست تأثيراً واضحاً في توجيه قرارات الصندوق من خلال نظام التصويت والحقوق والحصص، واستعمال الدولار كعملة أساسية في تعاملاته. وقد أدى هذا التوجيه إلى تحويل الصندوق، في كثير من الأحيان، إلى أداة لتحقيق مصالح جيوسياسية أكثر من كونه مؤسسة تهدف لتحقيق الاستقرار والتنمية المتوازنة.

لقد انعكست هذه الديناميات بوضوح على اقتصادات الدول العربية، التي وجدت نفسها في موقع التبعية للاشتراطات المفروضة من قبل الصندوق، ما جعل اقتصاداتها أكثر اندماجاً، ولكن أيضاً أكثر هشاشة أمام تقلبات الأسواق العالمية. ومن هنا، فإن مستقبل دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ العولمة الاقتصادية يتطلب إعادة نظر في بنيته التمثيلية وآليات عمله، بما يضمن عدالة أكبر في توزيع القرار، واحترام خصوصيات الاقتصادات الوطنية، وتحقيق تنمية مستدامة تراعي البعد الاجتماعي، وليس فقط المؤشرات المالية.

وخَلُص هذا البحث إلى أن برامج صندوق النقد الدولي في الدول العربية تشكل محورًا رئيسيًا في عملية تعزيز العولمة الاقتصادية، حيث سعت هذه البرامج إلى تحقيق مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية والنقدية والمالية فقد كان الهدف الأساسي لهذه البرامج هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح اختلالات موازين المدفوعات التي تعاني منها هذه الدول وقد أظهرت الدراسة أن الصندوق يفرض نموذجًا اقتصاديًا ليبراليًا يتماشى مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي، وهو ما يضع الاقتصادات المحلية في مواجهة تحديات كبيرة على الرغم من أن بعض هذه البرامج حققت نتائج إيجابية على المدى القصير والطويل، مثل دعم الاستقرار المالي وخفض عجز الموازنات ، إلا أن آثارها كانت متباينة وغير متجانسة بين الدول.

كما أن هناك تأثيرات سلبية كبيرة، أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتزايد مستويات الدين العام .لقد كشف البحث عن أن هذه البرامج قد لا تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد عربي ، مما أدى إلى نقمة شعبية وأضرار مباشرة على الطبقات الفقيرة.

[61] جوزيف ستكلتز، م.س.ذ.، ص 22.

الاستنتاجات

من خلال تحليل السياسات والنتائج المترتبة على برامج صندوق النقد الدولي في الدول العربية، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. تباين الأثر :لم تحقق سياسات الصندوق نجاحًا ملموسًا في جميع الدول التي طبقتها، بل كانت النتائج متباينة للغاية .ففي حين ساهمت في استقرار الاقتصاد الكلي في بعض الحالات، إلا أنها لم تؤد إلى نمو مستدام أو حل لمشكلات الفقر والبطالة.
2. التكلفة الاجتماعية :إن سياسات التقشف التي ينادي بها الصندوق، مثل خفض الإنفاق الحكومي وتحرير الأسعار، أدت إلى زيادة الأعباء الاجتماعية على الطبقات الفقيرة ، مما أدى إلى نقمة شعبية في عدة بلدان.
3. إشكالية السيادة الاقتصادية :تفرض برامج الصندوق شروطًا تهدف إلى تطبيق نموذج اقتصادي موحد (إجماع واشنطن) ، مما يحد من قدرة الدول على صياغة سياسات تنموية خاصة تتناسب مع ظروفها المحلية .هذا يطرح تساؤلات جدية حول مدى تأثير هذه البرامج على السيادة الاقتصادية للدول النامية.
4. أهمية الإصلاحات الداخلية :أظهر البحث أن عدم تحقيق النجاح يعود جزئيًا إلى تأخر الدول العربية في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى ضعف إجراءات الشفافية والحوكمة.
5. أثر العولمة :لقد ساهم الصندوق في ترسيخ مفاهيم العولمة الاقتصادية عبر فرض نماذج اقتصادية موحدة ، وهو ما جعل الاقتصادات المحلية جزءاً لا يتجزأ من منظومة عالمية أوسع، مع ما يترتب على ذلك من تحديات.

التوصيات:

1- إعادة تقييم السياسات المطبقة: ينبغي على الدول العربية، قبل الدخول في برامج إصلاحية مع صندوق النقد الدولي، إجراء دراسات تحليلية دقيقة لتقييم مدى توافق هذه السياسات مع أولوياتها الوطنية والسياقات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

2- تعزيز القدرات التفاوضية: من الضروري أن تعمل الحكومات العربية على بناء كوادر فنية ومؤسسية متخصصة في التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، لضمان تمثيل فعّال لمصالحها ورفض الاشتراطات التي قد تُخل بالاستقرار الاجتماعي أو السيادة الاقتصادية.

3- تفعيل التعاون الإقليمي: يُستحسن تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية من خلال تفعيل دور المؤسسات المالية الإقليمية، بما يخفف من الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، ويعزز من القدرة على التفاوض الجماعي مع صندوق النقد الدولي.

4- تنويع مصادر التمويل: يتعين على الدول العربية العمل على تنويع مصادر تمويل الموازنة ومشروعات التنمية، من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتقليل الاعتماد على القروض المشروطة.

5- إصلاح هياكل الحوكمة الدولية: على المستوى الدولي، من الضروري الدفع نحو إصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي، بما يحقق عدالة أكبر في تمثيل الدول النامية ويحدّ من هيمنة الدول الكبرى على قراراته وسياساته.

6- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية: يجب ألا تقتصر برامج الإصلاح الاقتصادي على الجوانب المالية والنقدية، بل يجب أن تدمج اعتبارات العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل، ضمن أهدافها الأساسية، لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

7- تبني سياسات اقتصادية مستقلة ومرنة: يجب أن تعمل الدول العربية على تطوير نماذج تنموية وطنية تستند إلى معطياتها الخاصة، وتتبنى سياسات اقتصادية مرنة توازن بين الانفتاح على الاقتصاد العالمي والحفاظ على الاستقرار المحلي.

المراجع:

نجلاء الأهواني، **سياسات التكييف والإصلاح الهيكلي لصندوق النقد وأثرها على التعطُّل في مصر**، ندوة نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل العربي تحت عنوان (التعطُّل في دول الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 102.

نبيل حشاد، **الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي في الأقطار العربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1999، ص 15.

عادةً ما تكون العملة المحلِّية مقوَّمة بأكثر من قيمتها الحقيقية

عبد الله النصيرات، **الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن**، أطروحة دكتوراه، م.س.ذ.، ص 82.

محمود المسافر، **العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 155.

Khan Mohsin, Knight Malcom, **Stabilization program in developing countries: A framework IMF staff paper,** Vol. 28, No.1, 2008, pp: 2-5.

Economic Policy Reform and Economic Performance, Budget Paper: Strategy and Outlook, 2000.

Nabil M., Vsrodaks M., Reforms and Growth in Countries, IMF Middle East and North Africa, Paper No. 36

أسوةً بتجربة دول سنغافورة وبعض دول أميركا اللاتينية.

تشير بعض الدراسات إلى أنَّ ظهور سياسة الرقابة الاحترازية كان من ضمن اهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها في الأزمات المالية حول العالم، فبمقتضاها تعمل سلطات القطاع المالي للرقابة الإشرافيَّة لحثِّ المؤسسات المالية لتبنِّي مجموعة سياسات وأدوات تُسهم في رفع مستوى قدرة القطاع المالي للدول بما يؤدِّي لامتصاص تأثير الصدمات وتجنُّب المخاطر الاقتصادية وتقليل تأثيرها على معدل نمو الاقتصاد للدول النامية تحديداً

Jose D, op. cit. 2013, p 85.

International Monetary Fund, **Fuscal Policy and Long Term Growth,** Policy Paper, 2015.

[1] Be Long B, Summers L, **Fiscal Policy in a depressed Economy,** Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44(1), pp: 233-297.

International Monetary Fund (IMF), **Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices,** April, 2014.

Albertp Alesina, Silvia Ardagna, **Large changes in fiscal policy: taxes versus spending, in tax Policy and the Economy,** University of Chicago press, Vol. 24, 2010, p 12.

International Monetary Fund, **Will It Hurt? Macroeconomic Effects of Fiscal Consolidation,** October 2010, chapter 3, pp: 101-107.

Papademos I. **The Contribution of Monetary Policy to economic Growth,** 2003, p: 17.

أثبتت هذه التجارب نجاحها في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية عموماً، والدول العربية على وجه التحديد، فقد حرَّكت المسارات المستقرة بعد تبني هذه السياسة لتوفير بيئة عمل ونمو اقتصادي في المملكة المتحدة وكندا ونيوزيلندا وتشيلي وغيرها من الدول. بالمقابل حققت مكاسب معتدلة في الدول النامية عموماً.

Baccky J, Havarnck T., **Structural Reform and Economic Growth: A Meta-Analysis,** Czech National Bank Working Paper, Series 8, 2013.
Baccky J, Campos N., **Does reform work? An econometric survey of the reform growth puzzle,** Journal of Comparative Economics, Vol. 39, Issue 2, June 2011, pp: 140-158.
Rodric D, **Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development,** Journal of Economic Growth, June 2014, Vol. 9, Issue 2, pp: 131-165.
Okey M., **Institutional Reforms, Private Sector and Economic Growth,** United Nation University, working paper, 2011, p 40.

صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، 2016.

صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الاقتصادي العربي الموحَّد، 2016.

هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، **دور الإصلاحات الاقتصاديَّة في دعم النمو في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، شباط 2018، ص29.

أحمد رجب، عمر شفيق، **أثر تشديد السياسات النقدية في الدول المتقدمة على القطاع الخارجي للدول العربية**، مجلة صندوق النقد العربي، العدد 122، 2024/1/24.

هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، ص 32

Sherif Masry, **IMF Policies and Impact in Egypt and the Arab Countries,** Public Services International, 13/9/2021.

محمد القوزي، **العلاقات الاقتصاديَّة في التاريخ الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، 2002، ص 223.

محمد محمد، م.س.ذ.، ص 230

عصام الدين مصطفى بسيم، م.س.ذ، ص 185.

سفر الحارثي، **عقرنة العملات: غطاء العملات الوطنية بقاعدة العقار على غرار الذهب**، د.د.ن، الطبعة الأولى،2023، ص 25.

حسن سليم، **الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى**، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى،2014، ص 92 وما يليها.

المرجع السابق، ص 102.

سفر الحارثي، م.س.ذ.، ص 36–38.

مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي 960 مليار دولار أمريكي.

Statement No. 459/23 of the International Monetary Fund, **IMF Board of Governors Approves Increase in Membership Quotas,** 18/12/2023.
Cara Levey, Daniel Ozarow, Christopher Wylde, **Argentina Since The 2001 Crisis,** Palgrave Macmillan, 2014, p: 56.

كمال السواح، **العقوبات الاقتصادية الأحادية في ضوء القانون الدولي العام**، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2020–2021، ص 54.

واجهت أوكرانيا صعوبات في سداد دينها السيادي لروسيا بقيمة 3 مليارات دولار.

IMF, Annual Report, 2015, p: 24.

رشاد عبد القادر، **إصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي: دراسة تحليلية**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد 38، العدد 4، ص 889–932.

مهند حميدي، **دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية انموذجاً**، مجلة جامعة الأنبار، كلية القانون والعلوم السياسيَّة، العدد 18، 2017، ص 93.

"Globalization، الذي يُشتق من كلمة "Globe" وتعني "الكرة الأرضية". يُعتقد أن المصطلح بدأ استخدامه في الإنجليزية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويشير للعملية التي تتداخل فيها الاقتصادات والثقافات والتقنيات عبر الحدود الوطنية، مما يؤدي لزيادة الترابط بين دول وشعوب العالم.

[1] Malcolm Walters, **Globalization,** London, Routledge, 1995, p: 66.

اسماعيل صبري عبدالله، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص362.

مجذاب بدر عناد الغريري، **الاقتصاد العربي في ظل العولمة: نحو سبيل مناسب للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، مركز الدراسات الدولي، جامعة بغداد، العدد 47، كانون الاول 2002، ص 23–28.

تضم الدول السبع الكبرى اكبر خمس مجموعات مالية من اكبر المجموعات المالية في العالم ان لم تكن هي الوحيدة في العالم على الاطلاق كما انها تضم (37) شركة تامين كبرى من مجموع (47) شركة تامين كبرى على مستوى العالم اما على مستوى الشركات المتخصصة بدراسات الاستثمار. فتوجد(3) منها في الولايات المتحدة وواحدة فقط في هونغ كونغ على مستوى العالم وفي مجال الاتصالات فهناك (19) شركة كبرى في الدول السبع من (22) شركة كبرى على مستوى العالم وفي نشاط المعلوماتية توجد(6) شركات عملاقة في الولايات المتحدة و(3) اخرى في اليابان

HUMAN DEVELOPMENT REPORT, Published for the United Nations Development Programme UNDP, New York Oxford Oxford University Press 2019.

أحمد عبدالعزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 86، 2011، ص 71–73.

ابتهال محمد رضا، علي عباس سميران، **العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية**، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 12، 2009، ص 57.

مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل

7 من 8 مراكز الأكثر أنفاقاً على التسلح وتقريباً كل الأسلحة النووية عالمياً). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضاً، يتم تمثيل الاتحاد الأوربي في هذه القمم.

عادل المهدي،**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 22–29.

جوزيف ستكلتز، **العولمة ومساوئها**، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 16.

اتفاق AMI (التبادل التلقائي للمعلومات) هو مبادرة أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية على المستوى الدولي. يُعتبر الاتفاق جزءاً من جهود أكبر لمكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال من خلال تبادل المعلومات المالية بين البلدان بطريقة منظمة وآلية. ويهدف الاتفاق إلى تمكين السلطات الضريبية في الدول المشاركة من تبادل المعلومات تلقائياً حول الحسابات المالية التي يمتلكها الأشخاص في دول أخرى. وبالتالي، فإن هذا التبادل يعزز قدرة السلطات الضريبية على تتبع الثروات المخبأة في الخارج، وضمان دفع الضرائب المستحقة بشكل عادل. تم إطلاق هذا النظام في إطار مبادرة OECD في عام 2014، وبدأ تطبيقه في عام 2017. يشمل أكثر من 100 دولة، وهو يساهم في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

ورويك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسة والثقافية**، ترجمة سعيد منتاق، الكويت، 2013، ص 309.

حميد الجميلي، **صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات ازمات المستقبل**، مجلة ام المعارك، مركز ابحاث ام المعارك، العدد 18، بغداد، 1999، ص 11.

ورويك موراي، م.س.ذ.، ص 311.

كان الصندوق قد وعد منذ العام 2015 بإدخال عددٍ من التغييرات على نظام التصويت والحصص المعمول به وطريقة إدارة الصندوق، إلا أنَّ الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، عارضت ذلك وبقيت الإصلاحات آملاً منشودة لم يتم تنفيذها حتى الساعة

جوزيف ستكلتز، م.س.ذ.، ص 22.

"The Role of IMF Programs in Promoting Economic Globalization"

Researcher:

Mohammad Nimer Fawaz

Researcher in Public International Law, Beirut Arab University

Abstract:

In recent decades, the world has witnessed radical transformations in the structure of the global economic system—what can be described as a departure from the traditional economic model toward a new one characterized by unprecedented interconnection and integration. This shift was neither gradual nor calm; rather, it was the result of multiple and intertwined forces that led to the emergence of economic globalization as one of the defining features of the modern era. This phenomenon is no longer a mere theoretical concept; it has become a tangible reality that directly affects individuals' lives, state policies, and national economic structures.

Economic globalization, in its simplest definition, is the increased interdependence between national economies through international trade, capital flows, migration, and the spread of technology. However, its impact goes beyond the traditional boundaries of trade, imposing a new logic on international economic relations—where tariff and regulatory barriers are eroded, capital flows and multinational corporations expand, and local economies become integral parts of a broader global system.

This major and radical transition has not come without a price. It has sparked widespread debate over the fairness in the distribution of its benefits and burdens, and over its impact on the economic sovereignty of states, especially developing ones. Amid these transformations, international financial institutions have emerged as influential forces in steering the course of the global economy. Among the most prominent of these institutions is the International Monetary Fund (IMF), which was established in the aftermath of World War II to ensure the stability of the global monetary system. Over time, it has evolved into a key player in managing economic crises and providing financial support to countries suffering from balance of payments imbalances.

Through its programs and policies, the IMF has become a central tool in implementing the principles of economic globalization on the ground, particularly in developing countries, including Arab states.